

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية الشريعة و الاقتصاد

قسم الاقتصاد و الإدارة

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

محاضرات في

عمليات التجارة الخارجية

السنة: الثالثة ليسانس - التخصص: بنوك و تأمينات

إعداد الأستاذ:

سفيان خوجة

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿اَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اَفْرَأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3)
الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)﴾ **سورة العلق.**



مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الدولي العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية والتشابك الاقتصادي بين الدول، ويحلل أثر التدفق الدولي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال على رفاهية المستهلكين، كما يدرس طبيعة السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها، لتنظيم هذه التدفقات بما يتماشى مع مصلحة الاقتصاد الوطني.

وفي هذا المجال تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، التي تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات.

ومن أجل إبراز مدى أهمية التجارة الخارجية، يمكن أخذ الجزائر كمثال و طرح التساؤل التالي:

- ماذا ستفعل الجزائر بالبتروال المتواجد عندها، ومن أين ستحصل على السلع غير المتوفرة لديها، والتي لا تنتجها محليا إذا لم تكن هناك تجارة خارجية؟. ففي الوقت الراهن ومع تطور وسائل الاتصال والنقل، لا يمكن لأي بلد أن يعيش بعيدا عن العالم الخارجي وبمعزل عنه. ذلك أن كل دولة تقوم بتصريف فائض إنتاجها، وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى لتلبية حاجياتها، وهذا ما يفرض صعوبة الاستقلالية بنظام اقتصادي منعزل عن بقية دول العالم.

لقد أدى تزايد العلاقات الاقتصادية وتشابكها خاصة في نهاية القرن العشرين إلى ميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته، والتي تهدف عمليا إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره وحركة عوامله سواء كانت سلعا أو رأسمالا، عمالة أو تكنولوجيا أو غير ذلك. هذه الديناميكية صاحبها نمو في التجارة الخارجية بين الدول بوتيرة تزيد عن ضعف وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، حسب ما تشير إليه بعض الاحصائيات، مما زاد من حصة المعاملات الدولية في الناتج المحلي لمعظم دول العالم وبالأخص الدول الصناعية الكبرى.

إن النمو المتزايد في التجارة الخارجية الناتج عن تحرير التبادل التجاري الدولي، وإزالة العقبات أمام تدفق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، رافقه نمو موازي في العمليات المالية الدولية، مما دفع الدول والشركات إلى تسوية مدفوعاتهما، وتمويل تجارتها واستثماراتها الخارجية بطرق مختلفة.

والجدير بالذكر أن المعاملات والمبادلات الدولية تترجم من خلال ميزان المدفوعات تكون نتيجتها الأكيدة والحتمية حقوق والتزامات مالية اتجاه الدول الأخرى، لذا فميزان المدفوعات والعوامل المرتبطة به كطبيعة النظام النقدي الدولي ونظم الصرف تندرج ضمن الاهتمامات الأساسية التي تخص عمليات التجارة الخارجية.

إن المتتبع لاقتصاديات التبادل الخارجي يظهر له بوضوح أن سياسة حرية التجارة التي طالب بها الفكر الكلاسيكي والذي أدى إلى توطيد دعائم التقسيم التقليدي للعمل ومن خلاله التبادل غير المتكافئ لصالح الدول الرأسمالية لم يعد معمولاً به في الوقت الراهن حتى لدى الدول الرأسمالية التي تطالب باتباع وتطبيق اقتصاد السوق، حيث أصبحت تتبع سياسة حمائية بطريقة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، بما يحقق المصالح، مما عرقل التبادل الدولي وخلق أزمات ومشاكل دولية خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو. الأمر الذي يستدعي تطبيق نظام تجاري آخر أكثر عدالة و مساواة بين جميع الأطراف.

من أجل الإلمام بمختلف جوانب موضوع عمليات التجارة الخارجية، يمكن التطرق إلى المحاور الرئيسية التالية:

- ✚ الإطار النظري للتجارة الخارجية، نظراً لوجود العديد من النظريات التي تخص هذا المجال.
- ✚ ميزان المدفوعات، فمن المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى والاستيراد من الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً.
- ✚ النظام النقدي الدولي وأسعار الصرف، على اعتبار أن جميع المعاملات المالية الدولية تخضع إلى أصول وأعراف مصرفية و قوانين و أنظمة الدول المصدرة للعملة العالمية الرئيسية و التي تعمل تحت مضلة النظام النقدي الدولي.
- ✚ تمويل عمليات التجارة الخارجية، وهذا بالظر إلى وجود العديد من الآليات لتسوية الحقوق والالتزامات التي تنشأ بين المصدر والمستورد.

الفصل الأول:

• الإطار النظري للتجارة الخارجية



- 1- الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.
- 2- أهمية التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي.
- 3- السياسات التجارية في التبادل الدولي.

الفصل الأول:

الاطار النظري للتجارة الخارجية

يجمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر. ولقد جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل لآراء المذهب التجاري، التي كانت سائدة قبل ذلك، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة (ذهب وفضة)، باعتبارها مقياس لقوة الدولة، كما دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية وعملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي، حيث اضطلع بهذه المهمة رواد المدرسة الكلاسيكية الإنجليز.

1- الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية:

1-1- مفهوم التجارة الخارجية

يخضع مصطلح "التجارة الخارجية" شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاقتصادية لتباين كبير حول مضمونه و الصور التي يتألف منها حتى يكون جامعاً مانعاً، لاقيا للقبول من طرف الجميع. و عموماً يمكن التفرقة بين:

- **المعنى الضيق** لمصطلح "التجارة الخارجية" و الذي يضم كلاً من الصادرات و الواردات المنظورة وغير المنظورة.

- **المعنى الواسع** لمصطلح "التجارة الخارجية" و الذي يضم كلاً من:

✓ الصادرات و الواردات المنظورة (السلعية).

✓ الصادرات و الواردات غير المنظورة (الخدمات).

✓ الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

وبهذا فان التجارة الخارجية بمعناها الضيق تعبر عن: "مجموع السلع و الخدمات المصدرة والمستوردة بين بلد ما وباقي دول العالم. أما بمفهومها الواسع فهي: " نشاط اقتصادي واستراتيجي تعبر عن حركات دولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال الناتجة عن العلاقات الاقتصادية الدولية".

1-2- الفوارق الجوهرية بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية:

ان تبادل السلع والخدمات على المستوى المحلي يتشابه إلى حد كبير مع التبادل على المستوى الدولي من حيث طبيعته، أهدافه، و آثاره، إلا أنه توجد فروق جوهرية بينهما من أهمها:

- وجود الحدود السياسية والاقتصادية بين المصدرين والمستوردين.

- سهولة انتقال عناصر الانتاج داخليا وصعوبة ذلك على المستوى الدولي.
- اختلاف العملة وتعددتها في المعاملات التجارية الدولية.
- الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية.

1-3-العوامل المؤدية إلى قيام التجارة الدولية:

من المسلّم به أن الدول مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية والسياسية لا تستطيع إنتاج كل حاجياتها إنما يقتصر الأمر على إنتاج السلع و الخدمات التي تمكن ظروفها الاقتصادية و الطبيعية من إنتاجها، و الفائض من هذا الإنتاج تبادله بمنتجات دول أخرى تستطيع إنتاجها داخل حدودها.

لقد أرجع الاقتصاديون قيام التجارة الدولية و استمرارها بصفة أساسية إلى اختلاف تكاليف الانتاج بين الدول المختلفة، فهذا الاختلاف هو الذي يجعل بعض الدول أكثر تفوقا في إنتاج بعض السلع عن غيرها من الدول الأخرى. و قيام التبادل فيما بينها يؤدي إلى منفعتها جميعا إذ يحقق لها زيادة في الإنتاج لم تكن لتحظى بها لو أنها قامت بإنتاج كل ما تحتاجه من سلع.

و بإمعان النظر في تخصص الدول نجد أنه يرجع إلى عدة عوامل مختلفة، بعضها جغرافي يتعلق بالبيئة الطبيعية، و بعضها متصل بمراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة و بالإطار السياسي و الاجتماعي الذي تعيش فيه، و قد أدى التفاوت في هذه العوامل بين الدول المختلفة إلى تفاوت في نفقات الإنتاج مما أدى بدوره إلى قيام التخصص الدولي.

و على هذا الأساس يمكن حصر أهم العوامل المؤدية لقيام التبادل فيما يلي:

- ❖ المناخ.
- ❖ التفاوت في الموارد الطبيعية.
- ❖ التفاوت في القوة البشرية.
- ❖ التفاوت في حجم رؤوس الأموال.
- ❖ نفقات النقل.
- ❖ فروق الأسعار.
- ❖ اختلاف الأذواق.
- ❖ المعرفة الفنية و التطور التكنولوجي.

2- أهمية التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي:

ان الواقع الذي نشأ فيه وتطور الفكر الاقتصادي ومن ثمة علم الاقتصاد قد ارتبط بظاهرة تبادل السلع والخدمات في ما بين بلدان العالم، ولقد احتلت التجارة الخارجية أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي الذي حرص على رسم الخطوط العامة للسياسة المتلى التي ينبغي اتباعها في مجال التجارة الخارجية لجعلها أداة رفاهية ونمو وتعاون. وتجدر الإشارة أن التجارة الخارجية كان لها دور كبير في النظام الاقتصادي الإسلامي

منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وتشكل الدولة الإسلامية الأولى. فمن المعلوم أن الإسلام انطلق من الجزيرة العربية وكان العرب يعتمدون بشكل كبير على التجارة الخارجية، فالإسلام استفاد منها ووجد فيه عدد كبير من التجار، وبعد الفتوحات الإسلامية استغل المكيون هذه التطورات في تنمية تجارتهم، وكذلك ظهرت طبقة التجار في المدينة بوضوح بالإضافة لتجار المدينة كأبي بكر الصديق وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان وأبي طلحة الأنصاري رضي الله عنهم جميعا وأرضاهم، وكان لظهور الإسلام في مجتمع تجاري الأثر الواضح في موقف الإسلام حيث شجع عليها. فعند الاستقراء التاريخي نجد أن الإسلام ساعد على انتشار التجارة ، حيث كانت هناك مراكز للتجارة الخارجية مشهورة مثل: عدن، أنطاكية، الاسكندرية، مدن الأندلس وغيرها، واتسع نطاق التجارة عند المسلمين اتساعا هائلا لم يفعله شعب آخر قبل اكتشاف أمريكا، فانتشرت قوافل المسلمين في القسم الأعظم من العالم، وجابت سفنهم البحار والمحيطات وازدهرت على أيدهم الطرق التجارية بين بحر الصين وآسيا الوسطى وساحل بحر البلطيق والأندلس وشواطئ المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وساحل إفريقيا الشرقي وجزر المحيط الهندي وصحاري السودان، حيث كان التجار يتنقلون وينقلون السلع من الأسواق المختلفة تدعima للتجارة الخارجية البرية والبحرية التي كان لها دور كبير في الدعوة لدين الله تعالى، في شتى بقاع الأرض، وبالمقابل فإن الدعوة الإسلامية والفتوحات كان لها الأثر الكبير في فتح الحدود في مناطق العالم وصولا إلى آخر خلافة إسلامية ممثلة في الخلافة العثمانية، حيث زادت المكاسب وازداد الطلب على البضائع وعرفت طرق التجارة الكثيرة، وأمنت، كل ذلك أدى لزيادة التجارة وتطورها وتكوين الثروات وتوظيفها.

2-1- أفكار التجاريين (الميركانتيلين Mercantilism):

إذا استثنينا الفكر الاقتصادي للعصور القديمة والوسطى، نجد أن الدول القديمة في أوروبا نشأت وتطورت نتيجة نمو مضطرد في التجارة الخارجية بسبب سيادة الفكر التجاري خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر.

كانت أفكار الميركانتيلين للتجارة الخارجية نابعة من مفهومهم للثروة وقياسها و مجال إنتاجها، واعتبروا أن التجارة الخارجية هي الوسيلة الوحيدة لزيادة الثروة من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري. و أن هذا الفائض يتعاضد كلما شجعت الدولة الأنشطة الاقتصادية المشغلة بالتصدير. مع ضرورة منع الاستيراد من الخارج إلا للأشياء الضرورية جدا، لأن هذين الإجراءين كفيلا بتركيم الذهب والفضة والمحافظة عليهما. فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها استيراداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

ولقد أقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طالبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغير ذلك بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري. وقد كان من الوسائل التي اتبعتها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور وهذا من شأنه خفض تكاليف الإنتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية .

2-2- أفكار الطبيعيين (الفيزيوقراط Physiocrats)

بقي مذهب التجاريين سائدا في الساحة الاقتصادية الأوروبية حتى ظهرت أفكار جديدة تنتمي إلى مدرسة أطلق عليها مدرسة الطبيعيين او الفيزيوقراط، وهي تعد أول مدرسة اقتصادية فكرية جديدة لها مؤسس هو الفرنسي (فرانسوا كيناي 1691-1774 F. Kenny) وهو أحد أطباء الملك الفرنسي لويس الخامس عشر وقد نشر افكار هذه المدرسة في كتابه الموسوم «الجدول الاقتصادي» عام 1758، وقد نادت أفكار هذه المدرسة بحرية النشاط الاقتصادي وفقا للقوانين الطبيعية التي تحكم النشاطات المختلفة بما فيها النشاط التجاري.

و الفيزيوقراطيين يعتبرون التجارة نشاط غير منتج سواء الداخلية والخارجية، فهي مجرد وسيلة لتداول السلع، ومع هذا فهم لم يطالبوا بمنع التجارة الخارجية أو تقييد حريتها بل دعوا إلى حريتها لأن ذلك حسب فرانسوا كيناي الضمانة الأفضل للدولة والأمة.

إن الهدف الأساسي من حرية التجارة هو حرية تجارة الحبوب في الخارج و الوصول إلى تحقيق ما يسمونه بالسعر الجيد. أما مبرراتهم لذلك فهي:

- الحماية تؤدي إلى عكس الأهداف المرجوة من طرف التجاريين.
- الرسوم الجمركية يتحملها المستهلكون المحليون.
- ضرورة الاعتماد على السلع الغذائية في التجارة الخارجية بسبب انخفاض مرونة الطلب على المواد الغذائية وارتفاع مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية.

2-3 - النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

لقد كان للفشل الذي منيت به الأفكار الميركانتيلية (Mercantilism) في الحفاظ على المستوى الاقتصادي والمعيشي المرتفع للدول التي اتبعت السياسة التجارية وعلى الأخص اسبانيا والبرتغال، وظهور الأفكار الطبيعية التي تؤمن بتلقائية النشاط الاقتصادي ووجود الأيدي الخفية الكفيلة بإعادة التوازن إلى النظام الاقتصادي بسبب انسجام المصلحة الفردية مع المصلحة العامة، أضف إلى ذلك ظهور بدايات الثورة

الصناعية الكبرى وما رافقها من الحاجة الماسة الى تدفق السلع والخدمات من وإلى البلدان الصناعية بما فيها المواد الأولية والأيدي العاملة والبحث عن الأسواق الملائمة لتصريف الفائض الإنتاجي دون قيود أو عوائق، فقد نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية وكانت حرية التجارة امتدادا طبيعيا لمبدأ هذه الحرية، وحسب رأيهم فإن الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أمر واضح، وإزاء هذا الوضع بدأت آراء وأفكار ونظريات جديدة تظهر للسطح لتفسير التجارة الخارجية، حيث استندت في تحليلها لمجموعة من الفروض الأساسية وهي فيما يلي:

- ✓ سيادة نظام المقايضة وغياب النقود، أي أن عمليات الإنتاج والتبادل تتم في ظل الاقتصاد العيني وليس في ظل الاقتصاد النقدي.
- ✓ سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج
- ✓ عدم توفر حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، وتقتصر حرية الانتقال على المناطق المختلفة تدخل البلد الواحد.
- ✓ الاستناد على نظرية القيمة في العمل.
- ✓ خضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة.
- ✓ افتراض حالة التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية قبل قيام التبادل.
- ✓ إهمال أثر نفقات نقل السلع بين الدول المختلفة.
- ✓ يستخدم التحليل الكلاسيكي نمودجا مبسطا يتضمن دولتين كل منهما ينتج سلعتين.

❖ ومن أهم نظريات هذه المدرسة نجد:

2-3-1/ نظرية الميزة المطلقة " آدم سميث " The Absolute Advantages

نشر (آدم سميث Adam smith) أفكاره في التجارة الدولية في كتاب أصدره عام 1776م تحت اسم " ثروة الأمم Wealth of Nations " وهي جزء من النظرية الكلاسيكية . ومضمون النظرية ينص على أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسه فإنها تتحقق كذلك نتيجة لتقسيم العمل على النطاق الدولي (قام آدم سميث بقياس المزايا التي يحققها تقسيم العمل بين الأفراد داخل الصناعة الواحدة في معمل للدبابيس). أي أن الدولة تخصص في إنتاج السلع التي تتوقع أن يزداد إنتاجها فيها، بتكاليف أقل أو بكفاءة أعلى أو بالاثنتين معاً وذلك لوفرة المواد الأولية أو العمالة المدربة أو الرخيصة أو الآلات أو الظروف المناخية المواتية...الخ.

والأساس الذي اعتمد عليه آدم سميث في توسيع نطاق تطبيق آرائه لتحسين العمل لتشمل المجال الدولي (اتساع نطاق السوق) هو التبادل، فالسوق يتسع بدرجة أكبر إذا ما تمكنت السلع من إيجاد أسواق لها خارج نطاق البلد، لأن ذلك سيؤدي إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو إنتاج السلع التي تنتج بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج واستيراد السلع الأجنبية التي يمكن إنتاجها بالخارج بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها

في الداخل، فتقسيم العمل في المجال الدولي طبقا لما جاء في كتاب آدم سميث يوجب على الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لديها ميزة مطلقة في إنتاجها.

- صياغة نظرية التكاليف المطلقة:

لنفترض أن هناك دولتين فقط، هما الجزائر وتركيا تنتجان سلعتين فقط هما القمح والقماش، وأن إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل هي كالتالي:

جدول 01: نظرية التكاليف المطلقة

السلعة الدولة	القماش	القمح
تركيا	5	10
الجزائر	10	5

يظهر الجدول أعلاه أن إنتاج وحدة واحدة من القماش يتطلب 5 س/ عمل في تركيا، و 10 س/ عمل في الجزائر، وأن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب 10 س/ عمل في تركيا، و 5 س/ عمل في الجزائر. من هنا يمكن القول أن النفقة المطلقة لإنتاج القماش في تركيا هي أقل منها في الجزائر، وأن النفقة المطلقة لإنتاج القمح في الجزائر هي أقل منها في تركيا. وبالتالي فإن تركيا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القماش، وتعاني من تأخر مطلق في إنتاج القمح، في حين نجد أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح وتعاني من تأخر مطلق في إنتاج القماش. و على هذا الأساس يتحدد تخصص تركيا في إنتاج القماش وتصدر ما يفيض عن حاجة استهلاكها إلى الجزائر، ومبادلتها بفائض إنتاج الجزائر من القمح.

وقد وجهت انتقادات لأفكار آدم سميث وأخذ على مبادئه أنها تنادي بأن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق في إنتاجها، ولكن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة فهل عليها أن تتوقف عن الإنتاج وتكتفي بالاستيراد؟ فهناك عدد من الدول لا تتمتع بأي تفوق مطلق وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تصدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد. وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة قد أثرت فيما بعد بحيث لم يستطع سميث نفسه أن يرد عليها، مما حدا بريكارو إلى الإدلاء بنظريته، مع العلم أن هذا الانتقاد لم ينعكس كثيرا من قدر نظرية سميث لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المصادرة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت (بداية انطلاق الثورة الصناعية) وكانت صناعة بريطانيا قوية ولم يكن يخشى عليها من منافسة الدول الأخرى.

2-3-2 / نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو: The Comparative Advantages

لقد استعرض ريكاردو نظريته في التجارة الدولية في كتابه الاقتصاد السياسي والضرية. وما وصل إليه سميث في التجارة الخارجية وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج سلعتين، وذلك إذا ما كانت الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة واحدة، وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدولة لا يتوقف عليه مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة، وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

اعتمد ريكاردو نظريته في التجارة الخارجية على نفس الأسس أو الفرضيات التي بني عليها نظريته في القيمة، فقيمة أي سلعة في رأيه، تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل على أساس أن هناك علاقة تربط قيمة سلعتهم وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل، وأن قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل. فإذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها مستوى 60 يوم عمل، وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من 60 يوما لإنتاجها، فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى.

إن ريكاردو و آدم سميث توافقا على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يعدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما في التجارة فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة. وهنا يبدأ تحليل ريكاردو في النفقات النسبية. ولشرح قانون النفقات النسبية يمكن أخذ المثال التالي:

جدول 02: نظرية التكاليف النسبية

السلعة الدولة	وحدة القمح	وحدة المنسوجات
	120 يوم عمل	100 يوم عمل
تركيا	120 يوم عمل	100 يوم عمل
الجزائر	80 يوم عمل	90 يوم عمل

اعتمد دافيد ريكاردو في هذا البيان على نفقة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في بلدين، ونفترضهما كل من الجزائر وتركيا، فوحدة المنسوجات تكلف 100 يوم عمل في تركيا، بينما تكلف 90 يوم عمل في الجزائر، ووحدة القمح تكلف 120 يوم عمل في تركيا و 80 يوم عمل في الجزائر. ومن الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح أقل من الجزائر عنها في تركيا.

ومن خلال هذا المثال، قد يتبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين تركيا والجزائر. وذلك لأن الجزائر تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول أنه على الرغم من أن الجزائر تتفوق تفوقا مطلقا على تركيا في إنتاج السلعتين إلا أن الجزائر تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح عن المنسوجات، وبعبارة أخرى، الجزائر تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح عن إنتاج المنسوجات بالنسبة لتركيا. وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري والكافي لقيام تجارة بين الجزائر وتركيا.

من خلال مقارنة تكلفة إنتاج سلعة في أحد البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الآخر، يمكن إيضاح فكرة التكلفة النسبية، ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين. وبذلك تختص الجزائر في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة تركيا أقل منها في السلعة الأخرى، كذلك ستختص تركيا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة الجزائر أقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج القمح في الجزائر بالنسبة لنفقة إنتاجها في تركيا هي $80/120$ يوم عمل، أي 0,66 وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في الجزائر تعادل نفقة إنتاج 0,66 من وحدة منه في تركيا، أما نفقة إنتاج المنسوجات في الجزائر بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في تركيا فهي $90/100$ يوم عمل أي 0,9. بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في الجزائر إنما تعادل نفقة إنتاج 0,9 من وحدة واحدة منها في تركيا. وبذلك تكون نفقة القمح في الجزائر بالنسبة إلى نفقته في تركيا هي الأقل. أي أقل من نفقات المنسوجات في الجزائر بالنسبة إلى نفقتها في تركيا، وهكذا يكون من مصلحة الجزائر أن تختص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل مقارنة بالمنسوجات، أما تركيا فتختص في إنتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل مقارنة بالقمح.

2-3-3/نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت ميل" International Values Theory

تعتمد صياغة نظرية القيم الدولية على أساس الطلب المتبادل، والذي يقصد به طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى، وطلب الدولة الأخرى على سلع وخدمات الدولة المعنية، حيث يكون التفاوت في الحجم بين البلدين تفاوتاً معقولاً، وإلا تحدد معدل التبادل الدولي وفقاً لمعدل التبادل الداخلي للدولة الكبرى قبل قيام التجارة بينهما. ويعتبر الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال "أول من تناول تحليل جون ستيوارت ميل للطلب المتبادل" بطريقة بيانية، وأتى بما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال، ثم جاء بعده "فرانسيس أدجورث" وأكمل العمل الذي بدأه مارشال.

لقد بينت نظرية جون ستيوارت ميل ثلاث عناصر أساسية متمثلة في: تحديد قيمة السلعة، معادلة الطلب المتبادل، توزيع المكاسب الدولية.

- **تحديد قيمة السلعة:** حسب جون ستيوارت ميل فإن قيمة السلعة الأجنبية تتوقف على كميات المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها بها. أما قيمة السلعة المصدرة فتحدد قيمتها داخلياً بنفقة إنتاجها.

- **معادلة الطلب المتبادل:** الطلب المتبادل بين الداخل والخارج يتوقف على ظروف عرض السلعة المحلية وطلب السلعة الخارجية. وبناءً على ذلك ركز جون ستيوارت ميل على تفسير العوامل التي تتحكم في تحديد معدل التبادل الدولي باستخدام فكرة الطلب المتبادل، هذا الأخير الذي لتأثر بعاملين:

- العامل 1: الكمية المطلوبة والمعرضة مؤكداً على الكمية المطلوبة.

- العامل 2: مرونة العرض والطلب مؤكدا على مرونة الطلب.

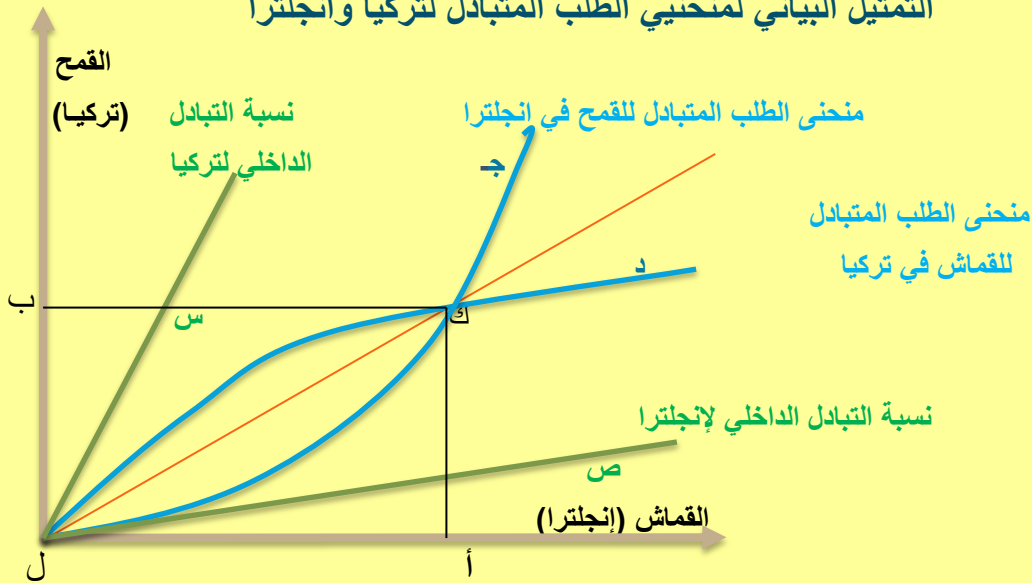
- توزيع المكاسب: حسب جون ستيوارت ميل فإن المكاسب تعود للدولتين مع إذا كان معدل التبادل الدولي محصور بين معدلي التبادل الداخليان في الدولتين.

- التمثيل البياني لمنحني الطلب المتبادل وتحديد معدل التبادل الدولي:

بفرض أن تركيا تطلب القماش وأن إنفاقها عليه يتم من خلال بيعها لكميات من القمح لذلك يمكن تعويض الإنفاق الكلي على القماش بكمية القمح على المحور الرأسي، حيث يصير منحني الإنفاق الكلي للقماش هو نفسه منحني الطلب المتبادل لتركيا، والذي على أساسه تقوم تركيا بطلب القماش، ونعرض القمح في مقابل ذلك، وبالمثل يمكن أن نشق منحني الطلب المتبادل لإنجلترا من منحني الإنفاق الكلي على القمح الممثل في الشكل 01 حيث بموجبه تقوم إنجلترا بطلب القمح وعرض القماش في مقابله.

شكل 01:

التمثيل البياني لمنحني الطلب المتبادل لتركيا وإنجلترا



ويوضح منحني الإنفاق الكلي الإنفاق الكلي لكل من القماش والقمح في معلم واحد - محوره الرأسي يمثل الكمية المطلوبة من القمح، بينما يمثل المحور الأفقي الكمية المطلوبة من القماش، نحصل على منحنيين كما في الشكل السابق، حيث أن "ل جـ" يمثل منحني الطلب المتبادل للقمح مقابل القماش لإنجلترا، و "ل د" يمثل منحني الطلب المتبادل للقماش مقابل القمح لتركيا، حيث يتقاطعان عند النقطة "ك". ويرى مارشال أنها النقطة التي تتساوى فيها المنفعة الحدية لكل من السلعتين بالنسبة للبلدين المتبادلين ويسميتها بنقطة التوازن. والخط الواصل بين "ك" ونقطة الأصل "ل" يحدد معدل التبادل الدولي الذي يحقق توازن المبادلات بين تركيا وإنجلترا.

فدراسة منحني الطلب المتبادل لإنجلترا "ل جـ" من نقطة الأصل إلى "ك" نجد أن إنجلترا تعرض القماش التي تخصص في إنتاجه، وتقوم بتصديره في مقابل طلبها على القمح الذي تقوم باستيراده، حيث تكون صادراتها من القماش هي الكمية "ل أ" و وارداتها من القمح هي "أ ك".

أما إذا أخذنا الطلب المتبادل لتركيا " ل د " من نقطة الأصل " ل " إلى " ك " فنجد أنها تعرض القمح الذي تخصص في إنتاجه وتصديره مقابل طلبها على القماش الذي تقوم باستيراده، حيث تكون صادراتها من القمح " ل ب " و وارداتها من القماش " ب ك " .

من التحليل المقدم نجد أن:

صادرات إنجلترا من القماش هي أ ل = عرضها منه، وأن واردات تركيا من القماش هي ب ك = طلبها عليه. أما صادرات تركيا من القمح فهي ل ب = عرضها منه، وأن واردات إنجلترا من القمح هي أ ك = طلبها عليه.

ومن الشكل نجد أن ل أ = ب ك، ل ب = أ ك. هذه المساواة تبين أن الكمية التي تصدرها إنجلترا من القماش تعادل الكمية التي تستوردها إنجلترا منه.

من الشكل يبدو جليا:

- نسبة المبادلة المحلية نسبة ثابتة فرضا.

- نسبة المبادلة الدولية لن تخرج عن الحدود المحصورة بين المستقيمين الخاصين بنسبة المبادلة الداخلية لكلى البلدين.

- نسبة المبادلة التي تحقق التوازن تمثل ميل المستقيم ل ك.

2-3-4/ نظرية التوازن التلقائي: "دافيد هيوم" Spontaneity Balance

تتلخص نظرية (دافيد هيوم David Hume) في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض صادراتها وارتفاع في استيراداتها ومن ثم انسياب هذا المعدن النفيس الى الخارج، وبالعكس، فإذا كان لديها من المعدن النفيس كمية اقل من حاجة حجم نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي.

وهكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية. وتعد نظرية هيوم مقدمة لظهور أشهر النظريات النقدية وهي (النظرية الكمية للنقود) والتي تنصّ على إن هنالك علاقة طردية تربط بين كمية النقود في التداول في بلد ما وبين المستوى العام للأسعار في ذلك البلد، والتي تدعو إلى عدم الفائدة من تركيب الكميات الكبيرة من الذهب والفضة داخل البلد لان ذلك سرعان ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم خروج هذه الكميات من المعدن الثمين إلى خارج البلد.

2-4 - النظريات النيوكلاسيكية

تعرضت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية للنقد وذلك لتبسيطها، وفرضياتها غير الواقعية، فهي أولاً تفترض وجود دولتين في التعامل وسلعتين فقط.

ففي الواقع لا يعبر عن قيمة السلعة بساعات العمل، ولكن بثمن نقدي. والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع، كما أن النظرية تفترض أيضاً، سريان قانون النفقة الثابتة ولا تبحث عن زيادة الإنتاج نتيجة خضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف.

2-4-1/ نظرية عناصر الإنتاج "هكشر - أولين":

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية السبب في اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى؟.

ونظراً لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساساً لنفقة السلعة، وأن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة. فقد قام "هكشر" بتحليل هذه الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية. لكن رفض أولين الفرضيات التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساساً لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة.

كما بين أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة. وترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة والذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، وهكذا ستوجد دول متخصصة في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. وتقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير وهكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج والحجم الكبير.

إن نظرية "هكشر - أولين" تعاني قصوراً، وذلك عندما تطبق على أرض الواقع، إذ أن الافتراضات التي قامت عليها لا تصمد أمام الواقع المعاش، فالنظرية صحيحة في ضوء تفسيرها لأسباب قيام التجارة الخارجية، ولكن الواقع التطبيقي لها يشوبه بعض الانتقادات، والملاحظات. ولكن يجب ألا يفهم من ذلك إهمالها، فهي مفيدة في بعض جوانبها، حيث أنها استطاعت أن تفسر جزءاً هاماً من تدفقات السلع بين الدول، كما يمكن أن تكون مفيدة، في حال تم التعديل بإمكانية توسيع النموذج إلى أكثر من عنصر إنتاج، وسلعتين دوليتين.

وفي ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي فإن النتائج والآثار المترتبة على النظرية يلاحظ أنها: تركز التبادل بين الدول المتقدمة من جانب وبين الدول النامية من جانب آخر، ولم تقدم تفسيراً للتبادل الدولي بين الدول المختلفة في دوال الإنتاج، والمختلفة في الأذواق، وهذا عكس ما تتبناه الشريعة الإسلامية من شمولية. وتكرس أيضاً بصورة غير مباشرة استمرار الدول المتخلفة والنامية في استنزاف مواردها الطبيعية والتي تتميز بوفرة فيها نتيجة إنتاج سلع تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية، أو تبادلها مع الدول الأخرى التي تنتم بالتخصص

بمنتجات تتميز بمهارات مكتسبة، وفي المحصلة الضغط على هذه الموارد الطبيعية مع عدم الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال القادمة.

2-4-2/ نظرية ليونتياف LEONTIEF

اعتمد الاقتصادي ليونتياف على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على صادرات وواردات الولايات المتحدة ، على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، كما استخدم " ليونتياف " في هذا الاختبار أسلوب تحليل المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية . ووصل إلى نتيجة، أن التجارة الخارجية فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال. و من خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة والتنظيم، وأن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، إذا فعلى أمريكا أن تصدر سلعاً ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعاً ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

2-5- النظريات الحديثة:

تعتمد النظرية الحديثة على تنبؤات نموذج وعنصرين، وعلى وجه التحديد فإن النظرية مناسبة لتفسير حالات محدودة. تكون فيها دولتين أو مجموعتين من الدول تختلف بشكل كبير من حيث وفرة الموارد الإنتاجية، وعلى سبيل المثال يمكن استخدام النظرية في تفسير أنماط التجارة بين الدول الصناعية الحديثة والدول النامية . ولكن عدم إمكانية تعميم تنبؤات هذا النموذج البسيط طبق على حالة التجارة بين الكثير من الدول المتشابهة من حيث وفرة الموارد، دفعت الكثير من الاقتصاديين إلى البحث عن نظريات بديلة لنظرية (H-O)، غير أن هذه المحاولات الجديدة لم ترقى إلى مستوى النظرية العلمية الكاملة في التجارة الدولية كما هو الحال في نموذج (H-O) أو إهمالها، فالنظرية مفيدة بحدود فرضياتها واستطاعت أن تفسر جزءاً هاماً من تدفقات السلع بين الدول هذا بالإضافة إلى إمكانية توسيع النموذج إلى عنصرين إنتاجيين وسلعتين ودولتين، وتطوير تنبؤات تتناسب بشكل أفضل مع العالم الحقيقي الأكثر تعقيداً، غير أن ذلك بالطبع ينطوي على استخدام نموذج معقد للغاية، الأمر الذي يجعل البحث عن نموذج آخر أكثر بساطة. ومن أهم تلك النماذج أو النظريات ما يلي:

2-5-1/ نظرية دورة حياة المنتج:

إن قوة النظرية الكلاسيكية تفسر زيادة التجارة بين الدول وإرجاعها إلى الاختلافات التكنولوجية، إلا أن أحد محددات هذه النظرية يكمن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقرير الميزة النسبية وأنماط التجارة، فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغيير عبر الزمن في ظل سهولة انتقال التكنولوجيا عبر الدول، حيث قام الاقتصادي " فرنون VERNON " بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية كما افترض أن التقدم والتفوق التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا ومن ثمة ينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى خارج أمريكا، وهذا

يعطيها دورا رياديا في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها. و الذي يؤدي بها إلى تحقيق النجاح ورواج السوق الأمريكية، و من ثم هذه المنتجات تستحوذ على اهتمام وطلب تجار آخرين خارج أمريكا مما يمكنها من المباشرة في تصدير هذه المنتجات لدول أخرى. وبدوره يؤدي إلى توسع الطلب الأجنبي على مثل هذه السلع فإنه يصل إلى حجم كبير بما فيه الكفاية لتحفيز منشآت أجنبية على تبني هذه السلع ومحاولة إنتاجها لصالحها . فإذا تمكنت هذه المنشآت الأجنبية من الحصول على التكنولوجيا الإنتاجية اللازمة فإنها ستبشر في الإنتاج ثم البيع في السوق المحلي التي تعمل فيه هذه لمنشأة. في بداية الأمر يؤدي ذلك إلى انخفاض صادرات أمريكا لهذه السوق، وبعدها تبدأ مرحلة التصدير للسلعة إلى دول أخرى أجنبية، ما يؤدي إلى تخفيض إضافي في صادرات المنتج الأمريكي.

وبهذا تكتسب هذه المنشأة الأجنبية الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع والتوسع الكبير في الإنتاج لسد حاجات السوق المحلي والخارجي و هكذا يمكنها من تخفيض تكاليفها إلى درجة تمكنها في النهاية من البدء في تصدير السلع للسوق الأمريكي.

ومن هنا يمكن استخلاص المراحل الأساسية لدورة حياة المنتج وهي على التوالي:

1- مرحلة التقديم، 2- مرحلة النمو، 3- مرحلة النضج، 4- مرحلة التشبع، 5- مرحلة الانحدار.

2-5-2/ نظرية الفجوة التكنولوجية لـ "Posner":

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فان دالة الانتاج تابعة لعامل الابتكار، حيث بالإمكان أن يكون هناك بلد مصدر للسلع بغض النظر عن تفوقه في عوامل الانتاج، وهذا نتيجة ابتكاره لطرق مستحدثة في الانتاج تكسبه ميزة نسبية احتكارية مؤقتة، فنموذج الفجوة التكنولوجية (technology gap model) يعتمد في تفسيره لهيكل (نمط) التجارة الخارجية بين الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول. من ذلك فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية، من شأنها تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي إلى قيام التجارة الخارجية.

نموذج الفجوة التكنولوجية مرتبط بعنصرين هما: فجوة الطلب (رد الفعل) و فجوة التقليد.

فجوة الطلب: وهي عبارة عن تلك الفترة الزمنية التي تقع بين إنتاج المنتج الجديد لأول مرة في الدولة صاحبة الاختراع عند T_1 ، وبداية استهلاك تلك السلعة في الخارج (نقطة التصدير و التعرف على المنتج) عند T_2 .

أما فجوة التقليد: فتتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الاختراع T_1 ، وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج عند T_3 .

وانطلاقا من تحديد فجوتي الطلب والتقليد، يعرف " بوسنر " $MV.Posner$ تجارة الفجوة التكنولوجية رياضيا على أنها: دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب $T_2 - T_1$ وفجوة التقليد $T_3 - T_1$ ، وتعرف

على أنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.

2-5-3/ نظرية تشابه الأذواق:

بدأ تحليله الاقتصادي " ستافين ليندر"، بافتراض أن الدولة تقوم بتصدير سلع تملك لها أسواقا كبيرة ورائجة، ولا بد من التوسع كبير في حجم إنتاجها من أجل تمكين المنشآت المحلية من تحقيق وفورات الحجم وتخفيض تكلفتها وبالتالي أسعارها بشكل كاف يمكنها من غزو السوق الأجنبي. كما اعتمد على ليندر على تشابه الدول في الدخل و تشابه الأذواق، واستنتج بالتالي فرص التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدولة الأخرى المتشابهة لها من حيث الدخل. ومن هنا جاء اسم النظرية تشابه الأذواق. وقد وضح بأن هذا النوع من التجارة سيرتكز على السلع المتشابهة ولكنها في نفس الوقت متميزة، أي أن التجارة إذا قامت وفقا لهذا الأسلوب ستركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب.

وأخيرا فقد اعتقد ليندر أن هذا الأسلوب في تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنوع، حيث يلعب كل من التفضيل و وفورات الحجم دورا أساسيا. أما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية والأولية فقد اعتقد أنها تنبؤات نموذج (H-O) والذي يركز على دور عرض وفرة عوامل الإنتاج. هذا الأسلوب يتنبأ بأن كلما زادت درجة الاختلاف في الذوق والوفرة تكون تدفقات السلع دوليا أكبر حجما ، لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات أكبر في التكاليف والأسعار. وكذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد. من خلال هذه التجربة نلاحظ أن جزءا من التجارة بين دولة و أخرى معاصرة تأخذ أنماطا تتفق مع توقعات أسلوب ليندر، فمعظم التجارة في السلع المصنعة تحدث مع دول عالية الدخل، كدول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا.

3- السياسات التجارية في التبادل الدولي:

3-1- مفهوم السياسة التجارية:

يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها: "مجموعة من القواعد و الأساليب و الأدوات والإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".

و يقصد كذلك بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية: "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق أهداف معينة".

أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فيمكن تعريف السياسة التجارية الخارجية على أنها: "مجموع الإجراءات والوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة الإسلامية في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي في إطار تنظيمها للتجارة الخارجية والتبادلات كافة من سلع وخدمات وغيرها".

و لعل من الضروري توضيح النموذج الواقعي للسياسة التجارية الدولية التي تطبق اليوم، فهي عبارة عن مزيج لسياسة الحرية والحماية التجارية، فمنظمة التجارة العالمية في الوقت الراهن رخصت للدول حق الحماية من سياسة الإغراق من جهة وحماية الصناعات الناشئة من جهة أخرى. وكذا بعض الاستثناءات من مبادئ المنظمة العالمية للتجارة كالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، و بالتالي لا يوجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية أو لسياسة حرية التجارة الدولية.

3-2- أنواع السياسة التجارية الخارجية:

إن السياسات التجارية الخارجية يمكن أن تأخذ اتجاهين و هما:

- سياسة حرية التجارة.
- سياسة حماية (تقييد) التجارة.

3-2-1/ سياسة حماية التجارة:

أ- مفهوم السياسة التجارية الحماية:

يقصد بحماية التجارة الدولية، تقييد التجارة مع الخارج من خلال تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية وفقا لما تفرضه المصلحة العليا لها. و في هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية بأنها عبارة عن: "مجموعة من القواعد والإجراءات و التدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة".

لقد نادى الكثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم التجاريين بتقييد التجارة الخارجية، و ضرورة حمايتها باستخدام الدولة لسياستها التجارية للتأثير على اتجاه المبادلات مع الخارج، و على حجمها، و من أهم الحجج التي جاء بها أنصار هذه السياسة تنقسم عادة إلى حجج اقتصادية و غير اقتصادية.

أولاً: الحجج غير الاقتصادية ومنها: حجة الخوف من الحرب وانتشار الأمراض، والمحافظة على الطابع الوطني.

ثانياً: الحجج الاقتصادية و تتمثل في: حماية الصناعات الناشئة، تحسين معدل التبادل الدولي، معالجة البطالة و تحسين مستوى العمالة، زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال مختلف الضرائب و الرسوم الجمركية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، حماية المنتجين المحليين من سياسة الإغراق،

إن الحجة الخاصة بحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الدولية، تبقى من الحجج التي لها وزنها الاقتصادي، و ذلك لعدم نضجها والصمود أمام صناعات أجنبية التي استكملت قدرتها على المنافسة. و لعل

من الملاحظ كذلك أن مجمل هذه القيود المختلفة المفروضة على التجارة الدولية، بدأت مجمل الدول المستعملة لها في التخفيف منها و التحول تدريجيا إلى رفع جميع العراقيل عنها، و بالتالي تحرير التجارة الخارجية، وفق برامج وسياسات المنظمات الاقتصادية العالمية.

ب- أدوات السياسة التجارية الحمائية:

تتمثل أدوات السياسة التجارية الحمائية في كل الوسائل التي يمكن أن تحد من التجارة الدولية، و تعتمد على مجموعة من القيود الكمية و غير الكمية.

و في هذا الإطار يمكن التعرض إلى أهم أدوات هذه السياسة الحمائية و التي تتمثل في:

ب-1/ الضرائب و الرسوم الجمركية.

تعتبر الضرائب و الرسوم الجمركية، قيود جمركية تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية سواء على الواردات أو على الصادرات أحيانا، فهي تمثل الوسيلة التقليدية المفضلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية. فالقيود الجمركية هي: " تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في صور مختلفة، يكون من شأنها أن تؤثر في حجم أو سعر كل من وارداتها".

والرسوم الجمركية أنواع، حيث يمكن النظر إلى الرسوم الجمركية من زاويتين مختلفتين، من زاوية كيفية تقدير الرسم وفي هذا المجال يمكن أن نميز بين رسوم القيمة ورسوم النوع ورسوم المركبة، ومن زاوية الغرض من فرضها وفي هذه الحالة يمكن أن نميز بين رسوم مالية ورسوم حمائية.

ب-2/ الرقابة على الصرف الأجنبي.

تعتبر الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، و يقصد بها احتكار الدولة للعمليات الأجنبية (بيع و شراء العملات الأجنبية محتكر من قبل الدولة) و بالتالي تضع قيودا تنظم التعامل في العملات الأجنبية، و بالتالي فالدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي و لا يجوز للأفراد و المؤسسات بيع أو شراء الصرف الأجنبي إلا من البنك المركزي.

فوجود الرقابة على الصرف الأجنبي يعني عدم وجود سوق حرة، و بالتالي يصبح سعر الصرف ثابت و يتم تطبيقه على جميع المعاملات الخارجية. ونظام الرقابة على الصرف استخدم على نطاق واسع في الدول الاشتراكية سابقا كجزء من سياسة التخطيط الاقتصادي الذي يقتضي احتكار التجارة الخارجية واحتكار الصرف الأجنبي.

و تهدف عملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأغراض من بينها منع خروج رؤوس الأموال من الدولة، و الحد من الواردات غير الضرورية، و التخفيف من العبء المالي الواقع على الدولة.

ب-3/ نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و حظر الاستيراد.

يعتبر نظام الحصص، و تراخيص الاستيراد و حظر الاستيراد من القيود الكمية المباشرة على الواردات، حيث يقصد بنظام الحصص "Quotas"، فرض قيود على الاستيراد خلال مدة معينة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها.

فالهدف من نظام الحصص، هو من أجل تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

قد تخضع الدولة الاستيراد لنظام التراخيص، فلا يسمح لمعامل اقتصادي باستيراد سلعة ما من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطة العامة، تسمح له بالقيام بعملية الاستيراد، حيث تهدف الدولة من وراء فرض تراخيص للاستيراد، حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول غير المرغوب فيها. و تستخدم الدولة كذلك نظام ثالث آخر يحظر الاستيراد نهائيا إما بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة، حيث تعد قوائم محدد للسلع التي يمنع على المتعاملين استيرادها.

ب-4/ إعانات التصدير.

تعتبر إعانات التصدير، إحدى أدوات السياسة التجارية الحمائية، فهي عبارة عن مساعدات مالية تقدمها الدولة بهدف تشجيع بعض الصادرات و تمكينها من دخول الأسواق الدولية. و يمكن أن تأخذ عدة صور، من بينها تقديم قروض غير مستردة أو بمعدل فائدة ضعيف، أو تعمل على إعفاءها من جل الضرائب و الرسوم المفروضة عليها. و مهما كانت صورة الإعانات المقدمة، فالغرض منها تدعيم طاقة المنتجين المحليين على التنافس في الأسواق الدولية، بفضل تمكينهم من تخفيض أسعار منتوجاتهم في الخارج.

ب-5/ سياسة الإغراق.

يقصد بالإغراق "Dumping"، انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين، لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل و السائدة في الخارج و ذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل. و بالتالي فالإغراق هو بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية، نتيجة للإعانات المقدمة من طرف الدولة لمنتجيتها. وتعتبر معظم الدول هذه الممارسة التمييزية خرقا لمبدأ التنافس العادل، و تقوم بالتالي بحماية منتوجاتها المحلية بفرض ضرائب استيراد بحجم يكفي لإلغاء هذا التمييز السعري.

ب-6/ إجراءات الحماية الإدارية.

تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها السلطات العامة بتطبيقها بهدف عرقلة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية، و من بين هذه التدابير، فرض تكاليف مرتفعة على نقل و تخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، مراجعة القيمة التجارية للسلع عند فرض الضرائب و الرسوم الجمركية عليها، إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية، و غيرها من الإجراءات الأكثر وطأة و تعقيدا على المبادلات الخارجية.

3-2-2/ سياسة حرية التجارة:

أ- مفهوم سياسة حرية التجارة

يقصد بحرية التجارة الدولية، عدم تدخل الدولة في نشاط المبادلات التجارية الدولية، بمعنى تركها بدون قيود سواء كانت جمركية أو غير جمركية.

و في هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية، بأنها عبارة عن: " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية و غير الكمية، التعريفية و غير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة".

و يعتمد أنصار سياسة حرية التجارة على عدة حجج أهمها:

- ✓ توطيد دعائم التقسيم الدولي والتخصص الذي يعتمد أساسا على مدى اتساع السوق.
- ✓ تحقيق مكاسب مادية نتيجة الاعتماد المتبادل في انتاج السلع بسبب اختلاف التكاليف وتخفيض أسعار السلع المتبادلة دوليا.
- ✓ الحرية تشجع التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج.
- ✓ الحرية تحد من قيام الاحتكارات.
- ✓ الحرية تساعد على الإنتاج الكبير.
- ✓ الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير.

إنّ الواقع العملي للمبادلات الدولية في وقتنا الحاضر يكشف بوضوح عن غلبة السياسة التحريرية للتجارة الدولية و ذلك بفضل المنظمة العالمية للتجارة.

ب- أدوات سياسة حرية التجارة:

تسعى أغلبية الدول في الساحة العالمية إلى انتهاج سياسة الحرية التجارية خاصة في ظل المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن تحديد في ضوء هذا المجال، بعض أدوات سياسة حرية التجارة الدولية و التي تتمثل في:

ب-1/ التخفيض التدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية:

يتضح في هذا القرن الواحد و العشرين أن نسب الضرائب و الرسوم الجمركية المخفضة ستكون أداة لتشجيع المبادلات التجارية الدولية، فارتفاع هذه الضرائب بصفة استثنائية سيكون فقط لمحاربة الإغراق.

ب-2/ تحرير التعاون في الصرف الأجنبي:

إن عملية تحرير التعامل في الصرف الأجنبي تتطلب تغيير قوانين الرقابة على الصرف، بمعنى ضرورة إلغاء سياسة الرقابة و كسر احتكار الدولة في شراء و بيع النقد الأجنبي، و يصبح من حق المصدرين الاحتفاظ بإيراداتهم من الصرف الأجنبي، إضافة إلى حرية حركة تحويل النقد الأجنبي من و إلى الخارج.

ب-3/ إزالة القيود الكمية المباشرة:

إن تطبيق سياسة تحرير التجارة سيؤدي إلى إلغاء نظام الحصص، تراخيص الاستيراد و حظر الاستيراد، وفق ما تمليه المنظمة العالمية للتجارة و الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بحيث تصبح الضرائب و الرسوم الجمركية المخفضة (القيود الجمركية) فقط هي الوسيلة المتاحة للسياسة التجارية.

ب-4/ حوافز التصدير:

إن تخفيض الضرائب و الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة، و تحرير سعر الصرف، مع تخفيض تكاليف التمويل للصادرات، و إيجاد نظام تأمين فعال ضد مخاطر الصادرات، كلها تمثل إجراءات وتدابير من شأنها رفع مستوى قدرات المنتجين على خوض معركة الأسعار في الأسواق الدولية، و هكذا يتم تشجيع و اقامة صناعات تصديرية تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية لاختراق السوق الدولية، فتزداد الصادرات و يزيد الربح التجاري.

ب-5/ إقامة المناطق الحرة.

قد تختار الدولة أن تستثني من نطاقها الجمركي منطقة معينة تتفاوت في أهميتها، تعاملها من حيث الضرائب و الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات و من حيث الإجراءات الجمركية كما لو كانت خارج حدودها. فيمكن للسلع أن تدخل إلى هذه المنطقة أو تخرج منها بكل حرية دون دفع أية ضريبة إلا في حالة دخول حدود الدولة كما لو كانت واردة من الخارج تماما (نظام الإستهلاك المباشر).

تمثل المناطق الحرة، منطقة لا تخضع لقوانين الجمارك و النقد، فهي بمثابة سوق حرة، تعمق فيها سياسة تحرير التجارة الدولية و تساعد على جذب الاستثمار الدولي من أجل التصدير.

ب-6/ القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية:

إن رفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية، يفتح المجال للأفراد و المؤسسات الخاصة للتدخل في مجال التجارة الخارجية، و بالتالي سوف يكون للقطاع الخاص الدور الرائد في تنشيط التجارة الدولية. تلك هي الأدوات التي تستخدمها الدولة لإدارة سياستها التجارية الخارجية و التي تعكس بوضوح التطبيق العملي للتبادل التجاري الدولي المعاصر

3-3- أهداف السياسة التجارية :

تسعى السياسة التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي، و بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر من بينها:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات و ترشيد الواردات.
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة.
- زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل، بشرط أن يتوافر عدد من الشروط الاقتصادية للحماية العقلانية و هي:

✓ معرفة ما هي الصناعات الأساسية التي تستحق الدفاع عنها، بمعنى أن تكون الصناعة المحمية فعلا لها فرص تحقيق غزو الأسواق و جلب العملة الصعبة.

✓ تحديد الفترة القصوى التي من خلالها يمكن للمنتوج المحلي أن يصل فترة النمو من أجل مواجهة التحدي و منافسة المنتجات الأجنبية.

• التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، بالأدوات الملائمة.

• إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

إن السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي لها خصوصياتها، فهي تجمع بين سياسة الحرية و الحماية في آن واحد، وتفيد من مزاياهما وتطرح سيئتهما، حماية للمصالح الخاصة والعامة، وذلك ليحقق أهدافه التي يسعى من أجلها.

ويمكن تقسيم أهداف السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث المجال المستهدف إلى أربعة مجالات وهي:

3-3-1/ الأهداف الاقتصادية:

أما الأهداف الاقتصادية فيدخل في إطارها تمويل الاستثمارات التنموية من خلال تمويل الانتاج، وتمويل المرافق العامة مع مراعاة مراتب مقاصد الشريعة الإسلامية في الأولويات من ضرورية وحاجية وتحسينية. وتحقيق التشغيل الكامل للموارد البشرية وغير البشرية، وذلك من خلال تحقيق الرفاهية والتقدم، والاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها بأفضل قدر مستطاع مع الاستناد لنظام من القيم الأخلاقية، وتحقيق التنمية الاقتصادية. والتجارة الخارجية تمثل حالياً المورد الأكبر لتحقيق هذه الأهداف، فهذا ما يقرره الإمام أبو يوسف في خطابه للخليفة هارون الرشيد. ولعله من المناسب التنبيه إلى أن الإسلام حث على عمارة الأرض وتحقيق مفهوم الاستخلاف وتحصيل الطيبات كالمزروعات والمصنوعات، وفي هذا يقول الله تعالى: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور). سورة الملك، الآية 15.

3-3-2/ الأهداف الاجتماعية:

أما الدور الاجتماعي للسياسة التجارية الإسلامية يكمن في تنمية الأفراد اجتماعيا، من خلال المحافظة على رأس المال البشري من المرض والشيخوخة والفقر، وتكريم الإنسان، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، وتفعيل مبدأ القرض الحسن، وتوحيد المسلمين كأمة واحدة، لتحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة لأفراد الدولة الإسلامية وتحقيق الاستقلالية من أهم الأهداف الإسلامية في هذا الإطار.

3-3-3- الأهداف المالية:

لابد من استخدام أداة الإيرادات العامة بهيكلها الضريبية بالتأثير في عصب الحياة المالية ومنها: ضريبة العشور ومكاسب التجارة الخارجية، وإنفاق الأموال في المرافق العامة ورعاية المصالح العامة للناس لتأمين ضرورات الحياة لأفراد المجتمع الإسلامي.

3-3-4/ الأهداف السياسية:

من وظائف السياسة التجارية الخارجية الدور السياسي فهذه الأدوات وما يتحصل من أموال عن طريقها من أعمال السيادة، فهذه الموارد لها دور وظيفي سياسي بناءً على المصلحة العامة، وما يدخل ذلك في توفير نفقات المرافق العامة، ونفقات العاملين عليها، والجهود العسكرية وغير ذلك.

الفصل الثاني:

• ميزان المدفوعات



- 1- ماهية ميزان المدفوعات
- 2- العناصر الأساسية لميزان المدفوعات
- 3- قواعد التسجيل في ميزان المدفوعات (نظام القيد المزدوج)
- 4- المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:
- 5- توازن ميزان المدفوعات
- 6- اختلال ميزان المدفوعات
- 7- تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات

1- ماهية ميزان المدفوعات

1-1/ مفهوم ميزان المدفوعات وتبيان أهميته.

1-1-1/ تعريف ميزان المدفوعات:

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى والاستيراد من الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا.

هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقد، ويتعين أدائها في تاريخ معين، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يدعى بميزان المدفوعات.

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات بعدة نصوص مختلفة و لكنها تحمل تقريبا نفس المعنى والمضمون، فهو عبارة عن كشف/ سجل محاسبي يشمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى و يوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة قد تكون سنة أو ستة أشهر أو ربع سنة و هذا الحساب يعطي وصفا دقيقا و منتظما لتسلسل عمليات القبض و الدفع بين دولة ما و دول العالم الخارجي، و يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بين دائنية و مديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة و غير المنظورة.

و حسب تعريف صندوق النقد الدولي فان ميزان المدفوعات هو: " بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة.

وينبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي:

1- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا يعنى ميزان المدفوعات بها.

2- يميز ميزان المدفوعات بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يمكن تحديد مفهوم المقيم و غير المقيم على ثلاثة صعد:

✚ على الصعيد الفردي: الإقامة تشير إلى المكان الذي يسكن أو يقيم فيه الفرد و ليس على الجنسية الذي يحملها الفرد.. فمثلا الطلاب الذين يدرسون في الخارج أو العمال الجزائريين الذين يعملون في الخارج يعتبروا مواطنين مقيمين في الخارج أي في الدولة المضيفة لهم أي مواطنين غير مقيمين في بلد الجنسية

التي يحملونها اما المهاجرين و السياح و العمال والعسكريين والدبلوماسيين يعتبرون مقيمين في دولة الجنسية.

✚ على صعيد المنشآت: يجب التمييز بين شكلين من منشآت الأعمال:

الشكل الأول: المنشآت المستقلة أو فروع المنشآت... مقيمة.

الشكل الثاني: مكاتب التمثيل و الوكالات... غير مقيمة.

فيما يتعلق بالشكل الأول و التي تمارس نشاطها الاقتصادي داخل حدود الدولة ينظر إليها على أنها مقيمة في الدولة التي تقع ضمن حدودها الجغرافية. وتقوم بمبادلات لحسابها الخاص، و بالتالي تعتبر جزء من اقتصاد الدولة المضيفة، أما فيما يتعلق بالشكل الآخر « مكاتب التمثيل الأجنبية و الوكالات » فهي تقوم بمبادلات اقتصادية ليس لحسابها الخاص و إنما لحساب الشركات التي تمثلها و تخضع لإشراف وسيطرة أفراد أجنبي و لا تعتبر جزء من اقتصاد الدولة المضيفة لها و لا تعتبر مقيمة.

✚ على صعيد المؤسسات الدولية: هناك مؤسسات و منظمات دولية متواجدة في كثير من دول العالم و تمارس نشاطها من خلال مكاتبها المتواجدة في أغلب دول العالم و منها الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و غيرها... فهي مستقلة التبعية من حيث الجنسية و لا ينظر إليها على أنها أجنبية الإقامة.

حسب صندوق النقد الدولي تكون الوحدة المؤسسية مقيمة في إقليم اقتصادي ما عندما يوجد، داخل هذا الإقليم، موقع، أو مسكن، أو مكان إنتاج، أو مبان أخرى تمارس الوحدة فيها أو منها قدرا مهما من الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وتعتمد الاستمرار في ذلك إما لأجل غير مسمى أو لفترة زمنية محددة ولكنها طويلة. ولا يلزم أن يكون الموقع ثابتا ما دام قائما داخل الإقليم الاقتصادي . ويُستخدم الموقع الفعلي أو المقصود لمدة سنة أو أكثر كتعريف عملي؛ ورغم أن اختيار فترة عام واحد كفترة زمنية محددة يعد اختيارا جزافيا إلى حد ما، يتم اعتماد هذا الاختيار لتجنب عدم اليقين وتيسير الاتساق على المستوى الدولي.

3- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها ميزان المدفوعات. فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنتهيها في آخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أبريل من كل سنة لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا. وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار إلى غاية نهاية السنة.

1-1-2 / أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليفإلخ

- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

- إن هذه المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

- إن تطور حجم و قيمة و هيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة الظروف الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية.

2- العناصر الأساسية لميزان المدفوعات:

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات و لذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من الحسابات التالية:

أولاً- حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري.

ثانياً- حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال.

ثالثاً- حساب التسوية لميزان المدفوعات؛ أي صافي الاحتياطات الرسمية.

أولاً- حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري):

ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، وتتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والخدمات والتحويلات، وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء هي:

1- ميزان التجارة المنظورة

يطلق عليه أيضا بالميزان التجاري، وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، نسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد. و يقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي

تتغير ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، منتجات صناعية، زراعية أو تجارية. بالإضافة إلى الذهب، ويكون في شكل سلعة ذهبية مثل السبائك أو المسكوكات، بحيث يكون نصيب الذهب في قيمتها يزيد عن 80% أي أنه يعامل كأى سلعة عادية، ويخرج عن طابعه النقدي، لهذا يطلق عليه بالذهب غير النقدي.

يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس (FOB)* ، كما نص عليها صندوق النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج. يشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز. يكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

2- ميزان التجارة غير المنظورة:

ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج، مثلا استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن. وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين.

○ يشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها **رصيد ميزان الخدمات**، الذي يضم أهم الخدمات المتمثلة في:

- **خدمات النقل**: تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برية، بحرية، أو جوية. وفي الجانب المدين، مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.

- **خدمات التعليم**: هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين. أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

- **اتصالات**: تتمثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

- **السفر والسياحة**: يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسواح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم، سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق. ويعرف المسافرون أنهم الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم: المسافرون

(*) FOB: Free On Board أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها. أما CIF: cost, insurance, freight فتتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة: رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل، حتى ميناء الهبوط، بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

لأغراض متعلقة بالعمل، الاستجمام، العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية ومؤتمرات...الخ. يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

- **التأمين:** يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين. أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.

- **نفقات الحكومة:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد، وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات...الخ. تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

- **خدمات أخرى:** تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الإعلان والأفلام، العملات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

بالإضافة إلى هذه البنود يوجد بند آخر يضمه البعض إلى حساب التجارة غير المنظورة، والبعض الآخر يضعه كبند منفرد في شكل عائدات الاستثمار.

- عائدات الاستثمار:

هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل في:

أ- الدخل من الاستثمار المباشر: أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة.

ب- الدخل الذي يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والائتتاب في أسهم ورأسمال الشركات. ويكون الدخل التي تدره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح. ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين.

• ميزان التحويلات:

ويطلق عليه أيضا بحساب التحويلات أحادية الجانب، تسجل فيه كل المعاملات الخاصة بالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب، وتسجل في الجانب المدين، وقد تكون هذه التحويلات عينية أو حقيقية. في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن. هذه التحويلات الأحادية الجانب هي غير تبادلية وتفتقر للمقابل الواجب تحديده من أجل تبيان

كيفية إتمام العملية، وبالتالي المحافظة على التوازن المحاسبي. هذه التحويلات لا يترتب عنها التزام من طرف الدولة المرسله إليها. ويقسم صندوق النقد الدولي هذه الهبات إلى قسمين:

■ تحويلات خاصة:

والتي ينتمي فيها طرفي المعاملة إلى القطاع الخاص وتتمثل في تدفق المال أو السلع الحاصلة خارج العمليات العادية للبيع والشراء من قبل الأفراد والمنظمات، بالإضافة لتحويلات العاملين المغتربين لجزء من أموالهم إلى أسرهم في بلدهم الأصلي، وتحويلات المهاجرين، تعويضات عن الأضرار غير المغطاة بوثيقة التأمين وتعويضات من أجل إنهاء العقد، ضرائب ورسوم...الخ.

■ تحويلات عامة (رسمية):

وهي تحويلات ينتمي أحد طرفيها أو كلاهما للقطاع الرسمي، وتتمثل في الهبات المتحصل عليها من منظمات رسمية غير مقيمة، وعمليات إلغاء الديون بمحض الإرادة- ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية -، الإعانات في الكوارث الطبيعية، التعويضات عن خسائر الحرب، والهدايا بأنواعها. والملاحظ في التحويلات بصفة عامة أنها تظهر في الحساب الجاري بالقيمة الصافية؛ أي الفرق بين ما استلمته الدولة وما دفعته للخارج.

وبعد وضع كل المعاملات الجارية، فإن كل معاملة لا تدخل ضمن النشاط الجاري، فهي تتعلق أساسا بحركات رؤوس الأموال على أشكالها المختلفة.

ثانيا- حساب العمليات الرأسمالية:

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، و التي تنقسم إلى نوعين:

1- رؤوس الأموال الطويلة الأجل:

و هي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة أجل، والاستثمارات المباشرة، أو شراء الأوراق المالية (أسهم و سندات) أو بيعها من و إلى الخارج.

2- رؤوس الأموال القصيرة الأجل:

والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل، و الكمبيالات، وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة انتقالها بين الدول. وخلاصة القول، أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتمثل في أصول تستحق في آجال قصيرة ويكون الغرض من التعامل فيها:

- الاستثمار من أجل تحقيق عائد أكبر بشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل، والاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة (قصيرة الأجل) في البنوك الأجنبية عند الإيداع مقارنة بها في البلد المحلي.

- بغرض المضاربة أو المعاملات الدولية، بحيث إذا توقع المضاربون ارتفاعاً لقيمة عملة أجنبية في المستقبل يتوجهون لشراء هذه العملات من أجل إعادة بيعها عندما تتحقق توقعاتهم، وبالعكس، فإن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتدفق من البلدان التي يتوقع المضاربون تدهور قيمة عملتها في المستقبل القريب.
- التخوف من الأحوال السياسية أو الاقتصادية التي تسود البلد كاستقرار سياسي أو عدمه، الحروب، التضخم، الرسوم والضرائب... الخ. حيث يمكن لهذه الأحوال أن تشجع تدفق أموال قصيرة الأجل أو تصفية ما يوجد في البلد من أصول أجنبية وعدم شراء أصول جديدة.

في الأخير نشير إلى أن رصيد حساب رأس المال بشطريه القصير والطويل الأجل يمثل الفرق بين مقدار التغير الصافي للأصول التي تملكها الدولة خلال السنة، ومقدار الالتزامات الخارج خلال نفس الفترة، فإذا كان صافي الالتزامات أقل من صافي الأصول، فهذا دليل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للخارج. أما إذا كان العكس فهذا يدل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للدخل.

ثالثاً- حساب عمليات التسوية

1- فقرة السهو و الخطأ:

- تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسجيل كل عملية يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج، فهذه الفقرة تستخدم في حالة وجود خلل أي عدم توازن بين القيد، و يحصل ذلك في الحالات التالية :
- الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجارياً، فمثلاً حينما يتخوف المستورد في الجزائر من ارتفاع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر الأوروبي فهذا تقوم الجزائر بدفع قيمة الاستيرادات مقدماً، وهكذا سيشكل هذا الدفع بالنسبة للمصدر الأوروبي كاستيراد غير مسجل لرأس المال.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك يتم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.
- ويمكن القول أيضاً أن هذه الفقرة أو البند هو تعويض لخطأ نتج عن المغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة، السهو في تسجيل عملية جرت في تلك السنة أو عدم دخول معاملة كلية في الميزان مثلاً في حالة التهريب. ومن خلال هذا البند، يمكن للقارئ الحكم على مدى دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان صافي السهو والخطأ كبيراً، كلما أنبأ عن عيوب أوجبت التعامل مع معطيات الميزان بحذر.

2- حساب صافي الاحتياطات الرسمية:

ويطلق عليه بالميزان الكلي، هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات، ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة من الزمن. وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى. فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية. وبتعبير آخر، يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية، أو أية بنود مالية ذات صلة.

ويعرف الميزان الكلي بأنه: "ميزان بعض المعاملات المختارة التي توضع فوق الخط باعتبارها معاملات مستقلة حدثت لذاتها".

ويمكن تقديم هذا الميزان بالشكل التالي:

رصيد المعاملات الجارية	1400 + (م د ج)
رصيد التحويلات	100 +
رصيد المعاملات الرأسمالية	1000 -
الميزان الكلي	500 +
الاحتياطات الرسمية	500 -

وهذا يعني زيادة في الأرصدة، حيث يكون صافي الاحتياطات مدينا عندما يكون الميزان الكلي دائن أي في حالة فائض، ودائناً عندما يكون الميزان الكلي مديناً. وعليه، فإن الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية الاختلال من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، ولا يتم استعمالها إلا لهذا الغرض.

إن الاحتياطات الدولية تتكون من:

أ- **الذهب النقدي**: على اعتبار أن الذهب أهم وسائل الدفع الدولية، بالإضافة لأثره على الحالة النقدية للبلاد، ودوره في تسوية ميزان المدفوعات، فإن المعاملات الدولية التي تنصب حوله تكتسي أهمية بالغة. ويتمثل الذهب النقدي في الذهب الموجود لدى السلطات النقدية أي البنوك المركزية.

أما تقييد الذهب النقدي فهو لا يختلف عن بقية العناصر التي يتشكل منها الميزان، فيسجل خروج الذهب في الجانب الدائن على أساس أنها عملية تصدير، رغم أنه يترتب عن هذه العملية نقص في حيازة السلطات النقدية له، أي نقص في الأرصدة الذهبية، لكن في المقابل يترتب عنه مقبوضات إلى البلاد. في حين يسجل دخول

الذهب في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد، يترتب عنها مدفوعات نحو الخارج وزيادة في الأرصدة الذهبية لدى السلطات النقدية.

ب- **الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية:** تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية . بالإضافة لودائع السلطات النقدية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.

ج- **الأصول قصيرة الأجل:** وهي تتمثل في:

- أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية وتتمثل هذه الأصول في أدونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية، وتكون للسلطات حرية التصرف بها بالبيع عند الضرورة.

- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية، وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين، بعكس الأصول الأجنبية التي تمثل التزاما على الحكومة الأجنبية ومواطنيها اتجاه الدولة.

د- **موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي:** وتتمثل في أرصدة الدولة من حقوق السحب الخاصة (DTs)*، والاحتياطيات من الذهب لدى الصندوق التي يتم إيداعها كنصيب الدولة في عضوية الصندوق، أو الحصول على قروض قصيرة من الصندوق تلقائيا بدون مساءلة منه. ونقيد كل ما تحصل عليه الدولة في الجانب الدائن، في حين كل تسديد تقوم به للصندوق يتم تسجيله في الجانب المدين. بالإضافة إلى كل الاحتياطيات السابقة، يمكن للدولة اللجوء إلى الحكومات والهيئات الأجنبية من أجل الحصول على قرض لإعادة التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.

* (DTs): هي وحدة محاسبية تضم سلة من عملات الدول التي تتمتع بتعامل كبير، بحيث يمكن للدولة تسديد التزاماتها باستعمال هذه الوحدة وتوزع في صورة حصص على الدول الأعضاء حسب حجم تجارتها الخارجية.

الشكل رقم (02): هيكل ميزان المدفوعات



ملاحظة:

تقديم ميزان المدفوعات على هذه الصورة هو تقديم تقليدي، و هو قابل للتعديل و التغيير نظرا للدراسات المتنوعة وتطور واختلاف المصادر الإحصائية.

جدول 03: تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي.

البيان	مدين	دائن
I- الحساب الجاري: 1. السلع والخدمات: أ. السلع: - سلع عامة. - الذهب غير النقدي. ب. الخدمات: - خدمات النقل: • النقل البحري، النقل الجوي، - خدمات الأسفار: • أسفار الموظفين (خدمات تعليمية، صحية...) - خدمات الاتصال. - خدمات التأمين. - خدمات أخرى. 2. الدخل: - تعويضات الأجراء (العاملين). - دخل الاستثمارات. 3. التحويلات الجارية: - الإدارات العامة. - التحويلات الشخصية (التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة). - التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون و الدعم الدولي. - التحويلات الجارية الأخرى. II- حساب رأس المال والعمليات المالية: 1. حساب رأس المال: أ. التحويلات الرأسمالية: - الإدارات العامة؛ - قطاعات أخرى... ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية (براءات اختراع، ملكية العلامة التجارية..) 2. العمليات المالية: أ. الاستثمار المباشر. ب. استثمار الحافطة. ج. استثمارات أخرى. د. الأصول الاحتياطية (الذهب النقدي، العملات الأجنبية، حقوق السحب الخاصة، وضع الاحتياطي لدى ص.ن.د). III. صافي السهو والخطأ		

يتم وضع ميزان المدفوعات وتبويب كل المبادلات الموجودة في الجدول السابق على أساس الغرض الذي يراد منه الاستعمال أو الدراسة. وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول، بشكل يسهل تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمكن مقارنة البلدان فيما بينها. آخذين بعين الاعتبار وقت تحقق العمليات وليس وقت التعاقد عليها، أي الفارق الزمني بينهما. ولكن رغم ذلك نجد بعض الاختلافات في تقديم الدول لموازن مدفوعاتها، سواء من خلال المصطلحات أو من خلال تجميع البنود.

وتجدر الإشارة أن تعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغت تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وقد برر ذلك بالاختلاف غير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، فمثلا لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر أصبح مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف.

3- قواعد التسجيل في ميزان المدفوعات (نظام القيد المزدوج):

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات مثلما ذكر مسبقا يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل العملية مرتين في الجانب الدائن و في الجانب المدين .

● بالنسبة للجانب المدين (debit): يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل :

- الاستيرادات من السلع و الخدمات.

- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد).

- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو يقلل الأصول الأجنبية في الداخل طالما ان كلا العمليتان تستلزمان مدفوعات للأجانب كما في حالة شراء أدونات الخزنة البريطانية من قبل المقيمين الامريكان فهنا ستزداد الأصول الأمريكية في الخارج(بريطانيا) وستسجل كفقرة مدين debit في ميزان المدفوعات الأمريكي لأنها تعكس مدفوعات إلى الخارج، وعلى نحو مشابه فإن شراء الأسهم الأمريكية من قبل المؤسسات الألمانية سوف تقلل من الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة، وتسجل كفقرة credit لأنها تستلزم مدفوعات إلى الأجانب.

● أما الجانب الدائن(credit): يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

- الصادرات من السلع و الخدمات.

- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد).

- رؤوس الأموال القادمة من الخارج وكما في أعلاه، فإن هذه التدفقات الرأسمالية قد تأخذ شكلين

وهما إما زيادة في الأصول الأجنبية بالداخل أو تقليل أصول القطر في الخارج، فمثلا حينما يشتري المقيمون

البريطانيون اسهم أمريكية، فان الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة ستزداد ذلك لأن العملية المذكورة قد نجم عنها تدفق رأسمالي إلى الولايات المتحدة وهكذا تسجل كفقرة دائن في ميزان المدفوعات الأمريكي طالما انها تمثل استلام للمدفوعات من الأجانب، أما حينما يبيع المقيمون الأمريكيان اسهم اجنبية فان الأصول الامريكية في الخارج سوف تزداد، وهذا يعني تدفق رأسمالي على داخل الولايات المتحدة.

إذا يلاحظ ان هناك مقابلة نقدية دائما عند قيام المعاملات الاقتصادية حيث تتساوى في القيمة وتتعاكس في الاتجاه (الحساب).

فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له، وبالعكس إذا كانت عملية مدينة، فهي تعني زيادة في الالتزامات وانخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ.

* أمثلة توضيحية:

مثال 1:

- قام مصدر جزائري بتصدير ما قيمته XXX و.ن إلى بلد أجنبي يتم تسجيل العملية:

م	د	
	XXX	صادرات (سلع)
XXX		أصول أجنبية ق.أ. في الخارج (رأ.ق.أ.)

- حالة استيراد منتج بقيمة XXX و.ن أجنبية:

م	د	
XXX		واردات (سلع)
	XXX	رأس مال قصير الأجل

حيث أن الاستيراد يسجل في بند السلع، وقيمتها تسجل في إحصاءات البنوك لتوضيح التغيرات في الالتزامات والأرصدة. وفي حالة تصدير أو استيراد خدمة فإن التسجيل يكون بنفس الطريقة.

مثال 2:

- شراء مقيم لأسهم شركة أجنبية بقيمة XXX و.ن

م	د	
XXX		رأسمال طويل الأجل (استيراد أوراق مالية)
	XXX	رأس مال قصير الأجل

قيمة دخلية

قيمة خارجية

تكون القيمة خارجة إذا كان التسديد من حساب في الداخل، وتتمثل هذه القيمة في زيادة التزامات قبل الخارج، أما إذا كان التسديد من رصيد في البنوك التجارية الأجنبية، فإن العملية ينتج عنها نقص في أصول أجنبية سائلة للبلد.

لكن توجد بعض البنود في ميزان المدفوعات لا تكون فيها عملية ومقابل لها، أي إذا سجلت العملية في الجانب الدائن، لا يكون لها مقابل مدعم في الجانب المدين، لأنها تحويلات أحادية الجانب، وبالتالي لا يكون لها شكلين، وللمحافظة على مبدأ القيد المزدوج لا بد وأن توازن بتسجيل مقابل للقيمة التي حصلت عليها الدولة أو التي دفعتها، هذا المقابل هو حساب التحويلات.

مثال 3:

– حصلت الجزائر في فيضانات على هبات تمثلت في مواد غذائية بقيمة XXX و.ن

م	د	
XXX		سلع
	XXX	تحويلات

مثال 4 :

أما إذا قدمت إعانة مالية لدولة ما بقيمة 2000 و.ن، فتسجل:

م	د	
XXX		تحويلات (تحويلات)
	XXX	رأسمال قصير الأجل

4- المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وهذا بفضل مؤشراتته الاقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية.

1. علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بالنتاج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة؛

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي؛

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي؛

X: الصادرات من السلع؛

M: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

C + I: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \dots\dots\dots(3)$$

حيث:

Y - EL: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

X - M: يمثل رصيد الميزان التجاري

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ($Y - EL > 0$) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة

كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب

للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M > 0$).

2. معدل التغطية (TC):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) \times 100 \dots\dots\dots(4)$$

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

3. معدل التبعية (TD):

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M/PIB) \times 100 \dots \dots \dots (5)$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

4. معدل القدرة على التصدير (TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى ناتج الخام الداخلي (PIB).

$$TE = (X/PIB) \times 100 \dots \dots \dots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5. معدل القدرة على سداد الواردات (CRM):

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوما وثلاثة (03) أشهر وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) \times 360 \text{ Jours} \dots \dots \dots (7)$$

6. العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية: Boc/PIB

حيث:

Boc: يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري.

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

5- توازن ميزان المدفوعات:

لما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية نظرا لإتباع طريقة القيد المزدوج، فكيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون هذا الميزان متوازنا دائما؟

يمكن التمييز بين نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات و هما التوازن الحسابي و الاقتصادي.

5-1/ التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات:

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات. ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي

5-2/ التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة. بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجراءاتها، وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة.

أ - **العمليات التلقائية أو المستقلة:** وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح. ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي عمليات الحساب الجاري و حساب رأس المال طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب - **العمليات التعويضية أو الموازنة:** ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي. وتتمثل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، وهكذا فإن تعادل قيمة جانب الدائن الخاص بهذه العمليات (الإيرادات) مع قيمة جانب المدين (المدفوعات) إنما يعني توازن الميزان، في حين أن عدم تعادل هاتين القيمتين إنما يعني الاختلال.

لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم، يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب: الأولى تسمى بالميزان الأساسي، والثانية بميزان التسويات.

1- الميزان الأساسي: ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الآجال القصيرة، وتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي، تعتبر عمليات تلقائية. أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية، فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة، ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة. والميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقراراً أيضاً لهذا يتم تصنيفها في العمليات التعويضية. ويكون الميزان بهذا الشكل:

رصيد الحساب لجاري
+ رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل
رصيد الميزان الأساسي
+ رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل
+ صافي التغير للذهب النقدي وحركة الاحتياطات
= ميزان المدفوعات

• هناك من يرى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائماً غير مستقرة، مثلاً المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في المحافظ المالية أو القروض قصيرة الأجل هي معاملات تتم لذاتها بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تضاف إلى الحساب الجاري والرأسمالي طويل الأجل .

2- ميزان التسويات الرأسمالية: هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها التسوية على جنب، ويضيف للمعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل المعاملات على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح أو المضاربة، أو تحقيق إيراد لأنها تتم لذاتها. في حين، يضع في المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية، إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية . فيكون الميزان في الشكل التالي:

رصيد الحساب لجاري
+ رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل
رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الخاصة)
ميزان التسوية الرسمية
+ رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الحكومية)
+ صافي الاحتياطات الرسمية
= ميزان المدفوعات

• بالإضافة إلى التقسيم السابق، هناك بعض الاقتصاديون يقومون بحذف من المعاملات المستقلة الهبات والقروض طويلة الأجل التي تتلقاها الدولة من أجل التسوية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو الموجهة لاستثمارات أخرى كالحصول على المعدات الحربية وليس لزيادة القدرة الإنتاجية .
وبالتالي، لا يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنه مختلّ أو في حالة توازن إلا إذا تم التعمق في كل معاملة تتم وتحديد طبيعتها بدقة.

6- الاختلال في ميزان المدفوعات:

6-1- صور الاختلال في ميزان المدفوعات:

يعتبر الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية .وعندما نتكلم عن الاختلال، فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

أ- الاختلال في صورة العجز:

هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلاً انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال .كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها ويتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط.

ب- الاختلال في صورة فائض: يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي. ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج، أو بزيادة الاحتياطات الرسمية.

6-2- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل في ميزان المدفوعات و هي:

6-2-1/ - التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف المعتمد لدى للبلد. فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب و الدول الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع و بالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أيضا.

6-2-2/ - أسباب هيكلية:

و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) ، إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية كالنفط مثلا)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، ومن أبرزها درجة الاحلال الصناعي لصادرات الدول النامية و هو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الراهن وكما هو في السابق، و النتيجة هي حدوث اختلالات هيكلية في موازين مدفوعات تلك الدول.

6-2-3/ - أسباب دورية:

و هي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول - المتقدمة عادة- ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الدول و تدعى بالدورات التجارية (Business Cycles) فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة و إنما تتفاوت في أوقات بدايتها و كذلك من حيث حدتها.

فلو افترضنا أن دولة متقدمة قد بدأت حالة الرخاء فيها قبل غيرها من الدول الشريكة تجاريا معها، فمن شأن حالة الرخاء أن تزيد من مستوى التشغيل و حجم الدخل القومي المحليين، و بالتالي زيادة الانفاق يرافقه زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على السلع و الخدمات الأجنبية، وعندئذ سوف تزداد وارداتها في الوقت الذي تكون فيه الدول الأخرى (النامية مثلا) لم تبدأ بهذه الحالة، أي لم يزداد طلبها على منتجات الدولة المذكورة، وهكذا سيميل ميزان مدفوعات هذه الدولة إلى العجز مقابل حصول فائض محتمل لدى موازين مدفوعات هذه الدولة إلى العجز مقابل حصول فائض محتمل لدى موازين مدفوعات الدول الأخرى التي سترتفع صادراتها إلى تلك الدولة. وعلى العكس عندما يحصل كساد في البلد المتقدم حيث سينخفض مستوى التشغيل و الدخل المحليين فيه، وسينسحب الأمر إلى الانفاق و الطلب اللذان سينخفضان بما في ذلك الطلب

على السلع و الخدمات المستوردة، ولكن الكساد لا يكون قد بدأ بعد في الأقطار الأخرى - النامية- فان طلبها على منتجات هذا البلد سوف يستمر بدون انخفاض، أي ستزداد صادرات البلد المذكور، مما يؤدي الى ظهور فائض في ميزان مدفوعاته وعجز في موازين مدفوعات تلك البلدان.

6-2-4/- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية غير متوقعة لايمكن التنبؤ بها و قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب واندلاع الحروب، فهذه الحالات ستؤثر عفي صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز واختلال في ميزان المدفوعات.

6-2-5/- أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبيا، وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

فعجز موازين مدفوعات معظم الدول النامية، إن لم يكن جميعها تقريبا، عدا بعض الحالات التي ترتبط اقتصادياتها بتصدير منتجات استخراجية كالدول النفطية مثلا، ناجم عن ضعف قدرتها على تحقيق صادرات من السلع و الخدمات أو رؤوس الأموال، بالشكل الذي يجعلها قادرة على تسديد قيمة وارداتها. ومن مجمل هذه الأسباب:

- ضعف قدرتها على توفير فائض من السلع التي يمكن تصديرها على العالم الخارجي بسبب ضعف امكانياتها الانتاجية.
- إن معظم الخدمات في الدول النامية لا تكفي لسداد احتياجاتها.
- انخفاض دخول المواطنين وبالتالي انخفاض رؤوس الأموال.
- الزيادة السكانية المرتفعة التي لا تتناسب مع معدل نمو التطور فيها.
- ضعف الخبرات و القدرات الفنية وعدم تطور وسائل الانتاج.
- الأوضاع الاحتكارية أو شبه الاحتكارية التي تسيطر على التجارة الدولية.

7- تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور، و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك و الذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة و ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة. وعموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هما:

7- 1/ التصحيح عن طريق آلية السوق:

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي، و بالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر، وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال هي:

أ- التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

و يختص هذا الشكل من التصحيح بفترة قاعدة الذهب، و يتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي :

- ثبات أسعار الصرف .

- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.

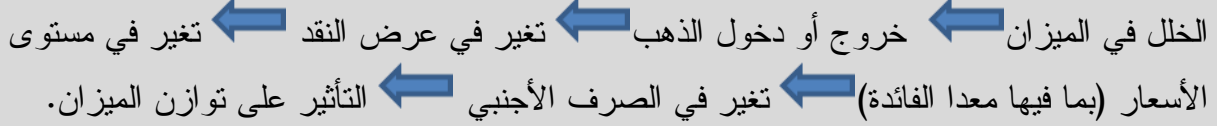
- مرونة الأسعار و الأجور (أي حرية حركتهما).

و تمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية (classical theory) التي سادت القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، و تتلخص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاته ، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقتها زيادة في عرض النقود في التداول، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، و ستترتب عن ذلك نتيجتين ، أولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، و ثانيهما هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر، و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون متعكسة و لكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية و هذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات و لكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان.

ففي حالة الفائض، بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد (capital Outflows) و بالتالي التخلص من الفائض المتاح و إعادة التوازن للميزان. أما في الحالة الثانية (حالة العجز) فيإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل (capital Inflows) وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان .

و نلخص كل ما سبق في الاتجاه التالي:



ب- التصحيح عن طريق سعر الصرف :

و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية وسيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين، واتخاذ نظام سعر صرف حر و عدم تقيده من قبل السلطات النقدية. وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة و عندها ستغدو أسعار السلع و الخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، و هكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.

ج- التصحيح عن طريق الدخل :

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية (Keynesian Theory) التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل و آثارها على الصرف الأجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات، ومن أهم شروط النظرية هي:

- ثبات أسعار الصرف.

- جمود الأسعار (ثباتها).

- الاعتماد على السياسة المالية و خاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

و تتلخص هذه النظرية، بأن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام و الإنتاج للبلد و بالتالي في مستوى الدخل المحقق، و ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية*، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته فهذا سوف يرتفع

*مضاعف التجارة الخارجية: هي النسبة التي تعكس بين زيادة صادرات القطر وزيادة الدخل القومي له، بحيث ان زيادة الصادرات بوحدة واحدة ستؤدي إلى الزيادة اكبر في الدخل القومي

مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية تواكبها زيادة في معدل الأجور و من تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف، فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان. و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان. علما أن هذه الدائرة من التغيرات تحصل بطريقة تلقائية.

غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة، ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق و ما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، و لهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة - مقصودة- في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات. و طبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال و ذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا و تحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل و بالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات، و هذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان. و ينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان و لكن بصورة متعكسة.

علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتقدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية. و من أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة، مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، و هو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للدخل و عندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.

نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) و يطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار (Stabilization Policies).

7- 2/ طريقة المرونات (أو التجارة):

أظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاها على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت

الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971 و انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم. فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية، في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية و اجتماعية غير مرغوب فيها.

ولغرض تلافي هذه العيوب، جاءت طريقة المرونات (Elasticities Approach) والتي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) والتي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني، حيث ستزداد الصادرات و بالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، و من تم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات. وتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها و ذلك للأسباب التالية :

- ان نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية (زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد و استيراداته.
- آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له ، أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكيف لميزان المدفوعات.
- و على العموم إن شروط نجاح تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات يتوقف على مجموعة من الشروط وهي:
- اتسام الطلب العالمي على المنتجات (الدولة) بقدر كاف من المرونة(تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة).
- استجابة الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات.
- توفر استقرار الأسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراء (تخفيض قيمة عملتها).
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات (الجودة، المعايير الصحية...).
- استجابة لشرط مارشال-ليرنر: أي مجموع الطلب على الصادرات و الاستيرادات أكبر من الواحد صحيح.

7-3/ التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان و الدخل القومي، و هو ما يتعارض مع سياسة تثبيت

الأثمان و استقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، و هي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي و في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف، والقيود الكمية (نظام الحصص)، والضرائب الجمركية، وبين السياسات غير المباشرة مثل تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات..

كم يمكن اتخاذ جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي:

• إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في :

- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان .
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب و الاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

• إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في :

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية....الخ.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

و نشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، و هذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي.* و لا حاجة هنا إلى التأكيد على الترابط و التداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة ، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول و بين فائض البعض الآخر و ما لم تتلاق الأهداف و الأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمرا مستحيلا.

* سياسة التوازن بأوسع معانيها تعني السير على نظام يحقق النمو الاقتصادي الأمثل بأدنى حد من اختلال التوازن داخليا وخارجيا.

الفصل الثالث:

• النظام النقدي الدولي وأنظمة الصرف



1- الاطار المفاهيمي للنظام النقدي الدولي

- مفهوم النظام النقدي الدولي
- تطور النظام النقدي الدولي

2- أنظمة الصرف

الفصل الثالث

النظام النقدي الدولي

1- مفهوم النظام النقدي الدولي:

لا يوجد تعريف دقيق وشامل للنظام النقدي الدولي، إلا أنه يمكن أن يصرف على أنه مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية و الاتفاقيات الدولية التي يتواجد وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، أو بتعبير آخر هو النظام الذي يوفر ما يطلق عليه النقد الدولي الذي يستخدم وسيطا في التبادل الدولي ومقياسا للقيم الأجنبية ومستودعا لها أو ما يسمى بالسيولة الدولية.

ويعرف على أنه مجموعة من القواعد، و الاتفاقيات، والاجراءات المرتبطة بتنظيم الأوضاع والعلاقات النقدية الدولية من خلال آليات مؤسسية، وهذا بالشكل الذي يكفل نمو وتمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف ويعمل على تحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ويعرف أيضا بأنه ذلك النظام الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازن المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه ، وبالتالي فإن هذا النظام يفترض أنه يكفل تحقيق الاستقرار النقدي العالمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

تتحدد كفاءة النظام النقدي الدولي من جهة بمدى قدرته على تنظيم المبادلات الدولية و حركة الاستثمارات و كذا التوزيع العادل للمكاسب بين الدول من تلك التجارة و الاستثمارات، ومن جهة أخرى بمدى قدرته على تحقيق التوازن و التصحيح في موازين المدفوعات و توفير السيولة الدولية.

2- تطور النظام النقدي الدولي:

ان التطورات و التغيرات التي طرأت على النظام النقدي الدولي ترجع أساسا الى تغير الظروف الاقتصادية و السياسية التي مر بها العالم منذ سيادة قاعدة الذهب حتى نظام التعويم المدار مع نهاية القرن العشرين.

1-2- نظام قاعدة الذهب:

أ- سيادة قاعدة المسكوكات الذهبية:

لقد سادت قاعدة الذهب في الفترة الممتدة بين 1880-1914، وفق هذه القاعدة فان قيمة العملة لكل دولة تتحدد بوزن ثابت ومعيار محدد من الذهب، وبناء على ذلك تلتزم الدولة بشراء أو بيع أي كمية من

الذهب حسب سعر العملة المحدد، في قاعدة الذهب فان أسعار الصرف والتحويل بين العملات يكون ثابتا وفق سعر تعادل النقد.

ب- سيادة قاعدة السبائك الذهبية:

وهي قاعدة مشتقة من قاعدة الذهب يقوم فيها التداول النقدي على أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط. تتميز هذه القاعدة بعدم استعمال النقود الذهبية في التداول، واستبدالها بالنقود الورقية التي يمكن تحويلها إلى ذهب وفق كميات محددة. يبقى اصدار البنكنوت مرتبطا بالذهب، ولذلك يتعين على البنك المركزي أن يحتفظ باحتياطي ذهبي يعادل نسبة معينة من النقود التي يصدرها.

ج- سيادة قاعدة الصرف بالذهب:

تتلخص الصفة الرئيسية التي تميز هذا الشكل من نظام الذهب عن غيره من الشكلين السابقين في أن قيمة النقد في بلد ما لا تتحدد مباشرة على أساس الذهب، بل يكون ارتباطها به ارتباطا غير مباشر، في هذا النظام تقوم السلطات النقدية الوطنية بالاحتفاظ بالعملات الأجنبية (القابلة للتحويل بالذهب) كاحتياطات دولية إلى جانب الذهب.

لقد تبنت دول العالم نظام الصرف بالذهب بصفة رسمية في "بريتون وودز" عام 1944 بعد التخلي التدريجي عن قاعدة الذهب أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها وخاصة في فترة الكساد الكبير 1929-1933. وقد تخلت انجلترا رسميا عام 1931 عن قاعدة الذهب وتبعتها فرنسا عام 1936. وهذا بسبب عجز نظام قاعدة الذهب على مسايرة التطورات الاقتصادية.

1-2- القاعدة الائتمانية للنقود (النظام النقدي الورقي الإلزامي):

في ظل هذه القاعدة أصبح النقد الورقي نقد الزاميا غير قابل للتحويل بالذهب، وهذا النقد الانتهازي هو نقد محلي يتمتع بقوة الايراد المستمدة من قانون الدولة التي تصدره. أما قيمته الخارجية فتتحدد تبعا لقانون العرض والطلب عليه. لقد انتقد هذا النظام على أساس أنه لم يحقق الاستقرار في المعاملات المالية والدولية بالإضافة إلى كونه يحمل خطر الافراط النقدي وبالتالي خطر التضخم.

1-3- النظام النقدي الدولي وفقا لاتفاقية "بريتن وودز":

تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين بعدم وجود نظام نقدي دولي ناجح، مما أدى إلى فوضى اقتصادية ونقدية بسبب حرية تعويم العملات وتهافت الدول على تخفيض عملاتها وفرض القيود الحمائية في مجال التجارة الخارجية.

لقد أدى ذلك إلى التفكير في أواخر الحرب العالمية الثانية في اقامة نظام نقدي دولي جديد يتفادى نقائص الماضي، وقد تمخض ذلك عما يعرف باسم " نظام بريتن وودز Breton_ woods في الولايات المتحدة

الأمريكية لوضع أسس نظام نقدي دولي جديد. وقد اعتمد في الاجتماع المشروع الأمريكي بعد استبعاد المشروع الانجليزي.

من أهم ما توصلت إليه الاتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي الذي اسندت إليه المهام التالية:

- دعم وتنشيط التعاون النقدي الدولي.
- تشجيع النمو المتوازن في التجارة الدولية وإزالة الحواجز بهدف تحقيق التوظيف الكامل وتأمين ثبات سعر الصرف.
- ضبط تغير أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في أسعار العملات الذي خلق فوضى اقتصادية خلال فترة ما بين الحربين.
- إقامة قدرا من السيولة النقدية_ تحت شروط معينة_ للدول الأعضاء المواجهة للعجز المؤقت في موازين مدفوعاتها.

ويقوم نظام "بريتن وودز" على الدعائم الأساسية:

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وقابلية تحويله إلى ذهب على أساس 35 دولار للأوقية.
- تحديد أسعار صرف رسمية لعملات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على أساس الذهب والدولار.
- استعداد الولايات المتحدة لتحويل الدولار إلى ذهب بمجرد الطلب وفقا للسعر المذكور أعلاه وبدون أية قيود.

هكذا أصبحت السيادة للدولار كعملة رئيسية في تسوية المعاملات الدولي وكعنصر أساسي في تكوين الاحتياطات الدولية ويمكن القول أن النظام النقدي الدولي الجديد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد قام في الواقع العملي على قاعدة الصرف بالدولار والذهب وبالتالي نظام قائما على تثبيت سعر الصرف مع القابلية للتعديل لضمان استقرار أسعار الصرف.

وفي بداية الستينات أخذت الظروف الاقتصادية والنقدية الدولية التي استندت إليها قوة الدولار في التغير والترزع حتى أدت على انهيار نظام بريتون وودز عام 1971.

فمنذ الخمسينات بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يحقق عجزا كبيرا ومستمر الأمر الذي أدى إلى تقليص احتياطات الذهب في الخزانة الأمريكية، وبسبب فشل الولايات المتحدة في إقناع الدول التي حققت موازين مدفوعاتها فوائض كبيرة بعدم رفع سعر صرف عملاتها لجأت إلى تخفيض قيمة الدولار.

في ذات الوقت أصبحت الأسواق الدولية لرأس المال مرتبطة ببعضها بشكل كبير من خلال أسواق العملات الأوربية، وبدأت رؤوس الأموال الأمريكية في الهروب إلى الخارج، وبدأت التحويلات من الدولار إلى العملات القوية (المارك الألماني، والين الياباني...).

العوامل السابقة أدت إلى المزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي، الشيء الذي دفع الولايات المتحدة برئاسة رينشارد نيكسون إلى الإعلان عن تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، أعلن بذلك نهاية نظام بريتون وودز.

ورغم محاولات مجموعة الدول العشرة في اجتماع واشنطن في: 1971/12/31 لتخفيض قيمة الدولار ورفع قيمة بعض العملات لقد استمر وتزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي مما دفعها إلى تخفيض قيمة الدولار إلى 10% (دولار=42.22 أوقية ذهب) بسبب هذا التخفيض وبسبب عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب قررت الدول المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة عام 1972 تعويم عملاتها بشكل مشترك في حدود 2.25 % فوق أو تحت سعر التعادل وتبعتها الدول الصناعية الكبرى عام 1973، وهكذا تمت نشوء نظام التعويم المدار لسعر الصرف.

1-4- النظام النقدي الحالي والتعويم المدار:

يقوم النظام النقدي الدولي منذ عام 1973 على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف. ووفقا لهذه القاعدة تضطلع السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية تدخل في أسواق الصرف للحد من التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف.

ولكي تواكب اتفاقية صندوق النقد الدولي الأوضاع النقدية الدولية الجديدة والتي تمثلت في تعويم العملات الرئيسية، والرغبة في إنهاء الدور النقدي للذهب بالإضافة إلى تدعيم حقوق السحب الخاصة لتصبح الأصل الاحتياطي الرئيسي في مكونات السيولة الدولية، و الحاجة لخلق تنظيم جديد لصندوق النقد يمكنه من إحكام الرقابة على النظام النقدي الدولي تمت الموافقة على إجراءات التعديل الثانية عام 1976 على اتفاقية صندوق النقد الدولي تمثلت فيما يلي:

- تطبيق نظام مرن في تعبير نظام أسعار الصرف مع المحافظة على أسعار التعادل مستقرة يمكن تعديلها عند الضرورة 4.5% و يتم تقييمها بوحدات حقوق السحب الخاصة.
- إنهاء دور الذهب كأساس لنظام أسعار الصرف وكوحدة تقييم حقوق السحب الخاصة. وعدم الالتزام بالدفع بالذهب لتسوية المعاملات الدولية.
- تدعيم دور نظام حقوق السحب الخاصة في السيولة الدولية ليصبح الأصل الرئيسي في نظام النقد الدولي.
- تدعيم دور صندوق النقد الدولي في الإشراف على النظام النقدي الدولي واتخاذ ما يراه مناسباً لمعالجة الاضطرابات المفاجئة.

2- أنظمة الصرف:

2-1- مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه: " ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوماً بوحدة من عملة أجنبية أخرى".
وأسعار صرف العملات، لا تتميز بالثبات، فقد تتغير بالزيادة أو النقصان، بناءً على ما يؤثر فيها، سواء كانت إجراءات إدارية، أو تأثيراً اقتصادياً محضاً، يظهر من خلال آلية العرض والطلب على العملة في سوق الصرف. وهناك صيغ أخرى لسعر الصرف هي:

أ- سعر الصرف الاسمي.

ب- سعر الصرف الحقيقي.

ج- سعر الصرف الفعلي.

أ- **سعر الصرف الاسمي:**

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة. فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.

ب- **سعر الصرف الحقيقي:**

يعتبر مؤشراً تجارياً مرجحاً يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي، وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة. وهو يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة. والعلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي تظهر من خلال العلاقة الموالية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

مؤشر الأسعار الأجنبية

هذه المؤشرات التي توضح أسباب ونتائج تغيرات القدرة التنافسية لأسعار كل دولة تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل ودراسة أوضاع موازين المدفوعات، وكذا تطورات الأسواق السلعية والنقدية والمالية.

ج- **سعر الصرف الفعلي:**

يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه: " عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة ".

وبما أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب أو لتدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، إنما هناك سعر صرف فعلي للصادرات وآخر للواردات.

2-2- أنواع أنظمة الصرف:

2-2-1/ أنظمة أسعار الصرف الثابتة

أ- مفهوم أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

هي أنظمة تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، أو تكون هذه المعدلات تتحرك داخل هامش ضيق، وعملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل - سعر التعادل - بالنسبة لعملتها الخاصة.

والمعايير التي يمكن الاستناد عليها، هي على ثلاثة أنواع:

- المعادن الثمينة وخاصة الذهب

- العملات الصعبة (الرئيسية)

- سلات العملات

و يمكن التمييز بين أنظمة اسعار الصرف الثابتة لعملة وحيدة ولسلة عملات.

ب- أنواع أنظمة أسعار الصرف الثابتة

أنظمة أسعار الصرف الثابتة تتمثل في نوعين اثنين، هما:

ب-1- أنظمة أسعار الصرف الثابتة (لعملة وحيدة)

تحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة. إن عملية الربط بعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات تقوم بهذه العملة، مثلما هو حاصل عند البلدان المصدرة للبترول التي تفوتر صادراتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق وهو ما يميز العلاقات الاقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بلدان أمريكا اللاتينية. كما أن بعض البلدان اختارت ربط عملاتها بعملات دول أخرى اعتبارا للإرث الاستعماري دون اعتبار للقوة الاقتصادية.

ب-2- أنظمة أسعار الصرف الثابتة (لسللة عملات)

تحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية، لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال. ومن بين السلات المشهورة، سلة حقوق السحب الخاصة.

إن سلات العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها، تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات، أو في هيكليهما معا.

ج- مزايا و عيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة

لأنظمة أسعار الصرف الثابتة مزايا و عيوب يمكن ذكرها كما يلي:

ج-1- مزايا أنظمة أسعار الصرف الثابتة

يمكن إجمال أهم مزايا أنظمة أسعار الصرف الثابتة فيما يلي:

- تعمل على تحفيز التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال مع بلدان نفس منطقة العملة.
- تقليل عوامل التكلفة أو المخاطرة للمتاجرين والمستثمرين .
- تنعكس بالإيجاب، إذا كان اقتصاد البلد لا يتميز بالكبر، حيث يكون أكثر فاعلية من خلال تقليله لأثر الصدمات الخارجية (حالة الربط بعملة وحيدة).
- في حالة الربط بسلة عملات، يتم تخفيف صدمات العرض الكلي باستخدام الاحتياطات.
- تقليل أثر الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار إلى الحد الأقصى.
- يراعى تكوين سلة العملات ووزن كل عملة في السلة إذا كان بلد الربط يعتمد على سلة من العملات.
- إذا كانت العملات المكونة للسلة تتميز بالثبات والاستقرار، فإن عملية الربط في هذه الحالة تكسب سياسات الحكومة الثقة القوية.
- الربط بسلة عملات يستهوي البلدان التي تتمتع بنمط متنوع للتجارة.

ج-2- عيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة

أما فيما يخص عيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة، فيمكن ذكرها فيما يلي:

- مهما كان ثبات سعر الصرف، فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- في حالة الربط بعملة وحيدة، قد يحدث تحول في الخيارات من طرف الأجانب، الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأسمالية كبيرة، ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد.
- في حالة الربط بسلة عملات، انعكاس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لبلد هذه العملة.
- كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي إلى تغيير الاحتياطات، وفي الكتلة النقدية والأسعار المحلية.
- التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر على أسعار الواردات والصادرات التي يوجهها بلد الربط.

2-2-2/ ماهية أنظمة أسعار الصرف المرنة

أ- مفهوم أنظمة أسعار الصرف المرنة

تعتبر أنظمة أسعار الصرف المرنة عن تلك الأنظمة التي تتحدد وفقها القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات أخرى. وأنظمة أسعار الصرف المرنة تختلف في درجة المرونة، وهي على أنواع.

ب- أنواع أنظمة أسعار الصرف المرنة

هناك نوعان من أنظمة أسعار الصرف المرنة يمكن التمييز بينهما، وهما كالتالي:

ب-1- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد، ومثال ذلك آلية النظام النقدي الأوروبي، الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال [-2,52%، +2,52%] مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

ب-2- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية

ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع، حيث يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية، وهذه الأنواع هي:

ب-2-1- أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات

وفق هذا النوع، يجري تعديل العملة صعوداً وهبوطاً تلقائياً مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة. وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين. كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد سلفاً.

ب-2-2- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار

وفق هذا النوع، يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر، والتعديلات تتم بناء على التقديرات وعادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات من مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاحتياطيات الدولية تطورات أسواق النقد الموازية.

ب-2-3- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقاً من آلية العرض والطلب في السوق، بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية، كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب الجاري.

ج- مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة

تتمثل أهم مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة في النقاط الآتية:

ج-1- مزايا أنظمة أسعار الصرف المرنة

من بين أهم مزايا أنظمة أسعار الصرف المرنة، يمكن ذكر ما يلي:

- تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض والطلب وهو ما يظهر إذا كانت المرونة قوية (تعويم حر).
- يمكن أن تقف دون خسارة الاحتياطيات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية.

- في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي.
- يمكن اتباع السياسات النقدية اللازمة دون قيد.

ج-2- عيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة

أما العيوب التي تميز هذه الأنظمة فهي كما يلي:

- حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف.
- هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة، حيث تفقد الثقة التي تتمتع بها في ظل أسعار الصرف الثابتة.
- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركية رؤوس الأموال طويلة الأجل زيادة على التبادلات الدولية، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج وإيرادات الصادرات.

الفصل الرابع:

• تسيير عمليات التجارة الخارجية



1- تسيير عمليات الاستيراد

2- تسيير عمليات التصدير

الفصل الرابع

تسيير عمليات التجارة الخارجية

1- تسيير عمليات الاستيراد:

قبل الشروع في الحديث على تقنيات البنوك في تسيير عمليات التجارة الخارجية، على اعتبار أن البنك له دور فعال ومحوري في تمويل التجارة الخارجية، تجدر الإشارة على أن هذه الإجراءات تشبه تماما الاجراءات الخاصة بتمويل البنك للتجارة الداخلية، بل الاختلاف يكمن في الجوانب التالية مثل:

- موضوع القرض (سلعة أو خدمة مستوردة أو المصدرة).

- العملة المستعملة (العملة الأجنبية).

- كيفية التعامل مع ملف الاستيراد أو التصدير (دراسة الأخطار).

إن انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، جعلها تحرر قطاع التجارة الخارجية، أمام الخواص، الذين أصبحوا بدورهم يطلبوا العملة الأجنبية لتغطية صفقاتهم التجارية مع الخارج من البنوك التجارية، التي تطلبها هي الأخرى من بنك الجزائر بصفته السلطة النقدية التي تسيير احتياط الصرف الخارجين على أساس الخدمات الموجهة لتمويل التجارة الخارجية و المتمثلة في ما يلي:

- عملية الدفع (حالة الاستيراد).

- عملية القرض (حالة الاستيراد).

- عملية التحصيل (حالة التصدير).

علما أن عملية الدفع يتكلف بها المستورد مع المصدر وبدون اللجوء إلى البنك لطلب تمويل، أما عملية القرض تتمثل في التمويل البنكي لصفقات الاستيراد وكلاهما تمثل تقنيات البنك في تمويل الواردات للتجارة الخارجية، والتي نتطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

2-1 إجراءات الدفع و القرض الخاصة بعمليات الاستيراد:

يعتبر هذا النوع من التمويل، و الخاص بالتمويل عملية الاستيراد، العملية التي تجمع بين صفقة الدفع وصفقة القرض في آن واحد، بحيث تظهر في ثلاثة أنواع نذكرها كما يلي:

- الاعتماد أو القرض المستندي.

- التحصيل المستندي.

- خصم الكمبيالة.

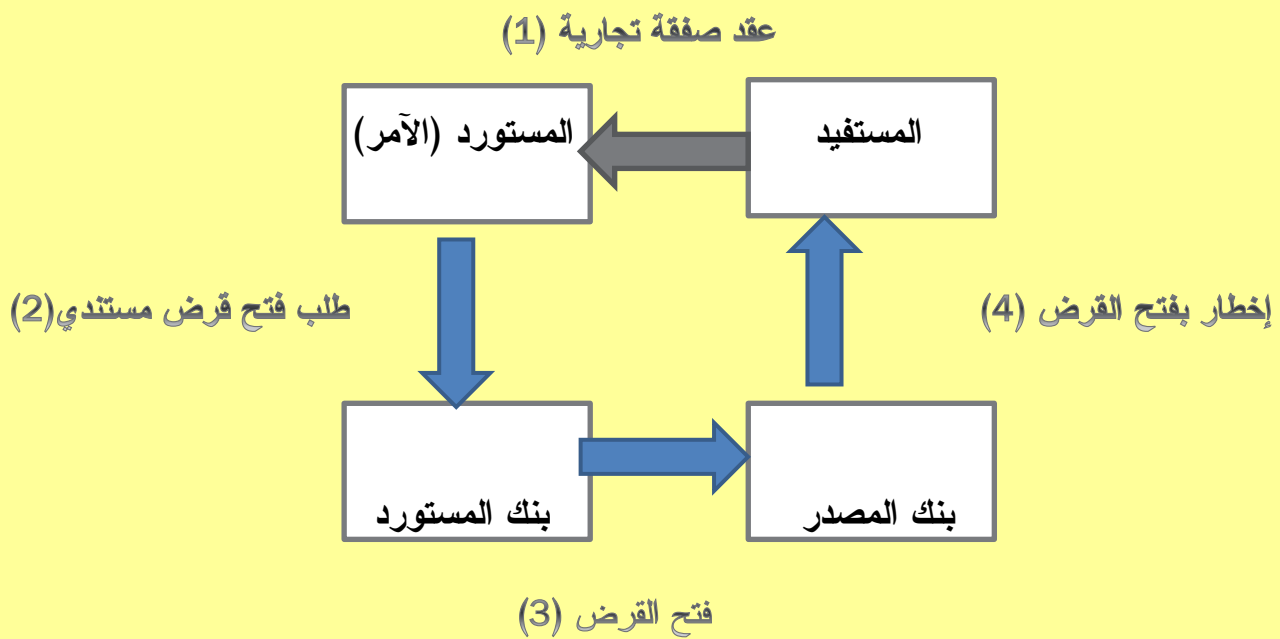
2-1-1/ الاعتماد أو القرض المستندي.

أ- مفهوم الاعتماد المستندي:

يعرف على أنه: "تعهد مكتوب يصدره بنك يسمى البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب عميله، يتعهد البنك بمقتضاه لطرف ثالث يسمى المستفيد بأن يدفع أو يقبل أو يخصم قيمة الكمبيالة المصاحبة لمستندات الشحن طالما كانت تلك المستندات مطابقة لشروط العقد".

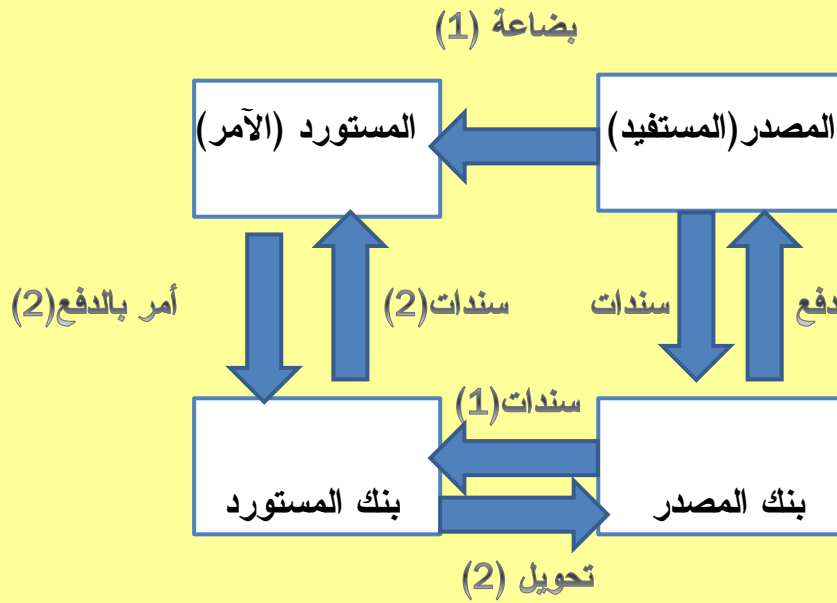
كما يتمثل الاعتماد المستندي، في تلك العملية التي يقبلها البنك المستورد، و التي تجعله يحل في مكان المستورد من خلال التزامه بتسديد مبلغ الصفقة و الخاصة بالاستيراد السلع و الخدمات، وهذا لصالح المصدر الأجنبي الذي يظهر عن طريق بنكه، الذي يمثله مقابل استلام الوثائق و المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها، و تمر هذه العملية بالمراحل التالية:

مخطط فتح القرض

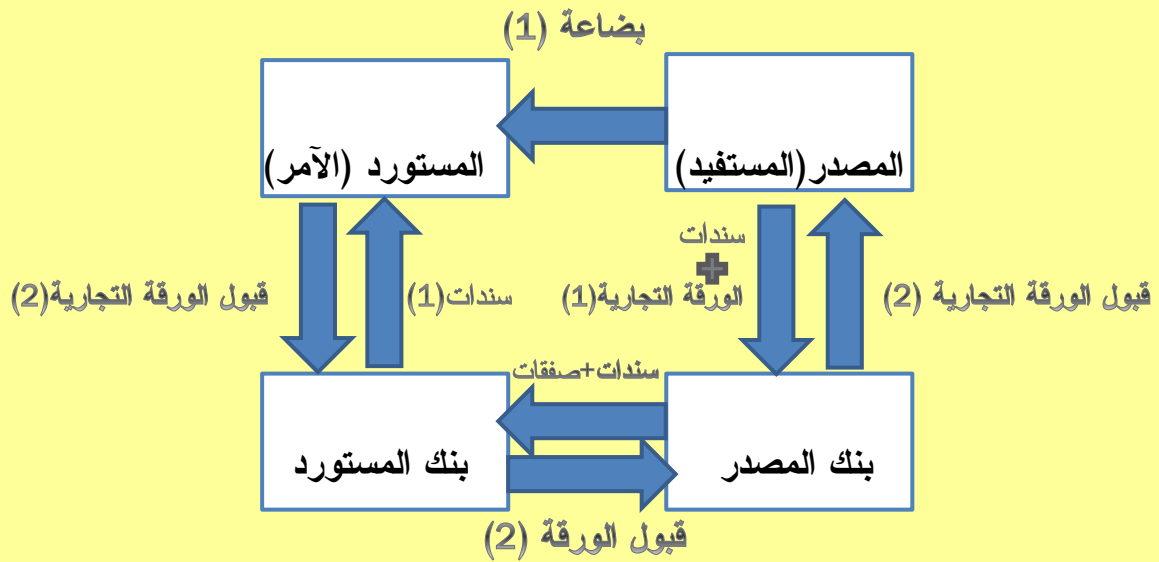


للإشارة فانه توجد حالتين في هذا النوع من التمويلات البنكية كلاهما يختلف عن الآخر في عملية الدفع وهما كالتالي:

Crédit réalisable à vue



الحالة 2: قرض مستندي مقابل قبول الورقة التجارية



ب-أنواع الاعتماد المستندي:

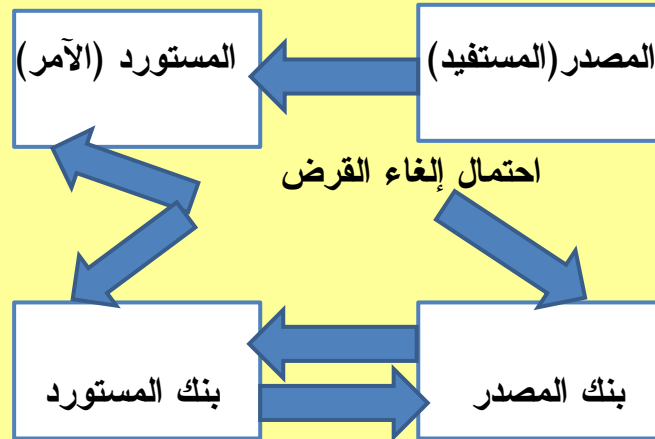
إن الاستعمال الواسع لهذا النوع من التمويل البنكي للتجارة الخارجية، جعل البنك يقسموه إلى ثلاث أنواع متباينة مع بعضها البعض، بحيث كل واحد يكون خاضع إلى شروط في اتفاقية الاستيراد، نذكر هذه الأنواع فيما يلي:

- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء.
- الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء.
- الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء و المؤكد.

ب-1/ الاعتماد المستندي القابل للإلغاء:

هذا النوع من الاعتماد المستندي يربط بين أربعة أطراف و هي: المستورد، المصدر، بنك المصدر، بنك المستورد. لكن لا يوجد أي ضمان مقدم من قبل البنك المستورد، الذي يقوم بفتح ملف الاعتماد وإخطار بنك المصدر بعملية الفتح هذا هو السبب الذي يجعله قليل الاستعمال في ميدان التجارة الخارجية، بحيث يمكن له أن يلغى في أي لحظة من اللحظات.

الاعتماد المستندي القابل للإلغاء:

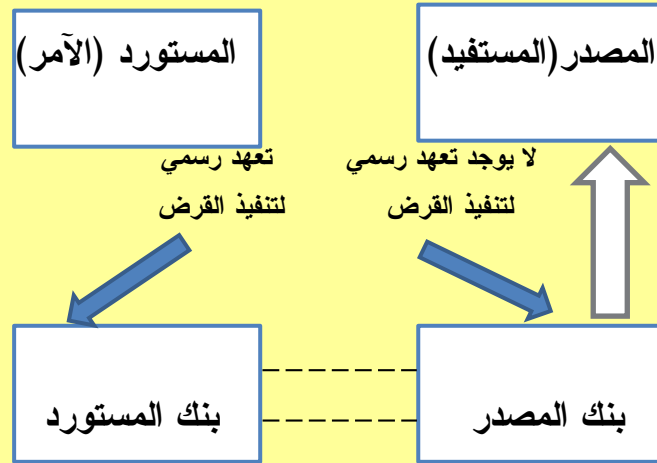


ب-2/ الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء.

هذا النوع يختلف عن النوع الأول من حيث عدم إلغائه بعد العقد المبرم بين المصدر من أجل دفع الصفقة، وقت فتح الملف المستندي.

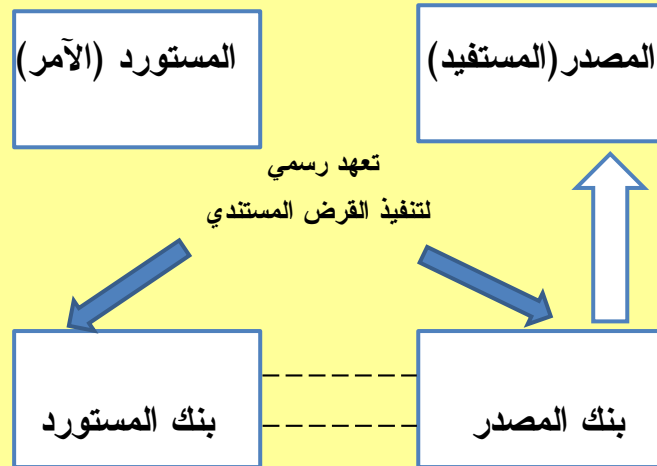
الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء.

الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء = التزام البنك المستورد



ب-3/ الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء و المؤكد.

هذا النوع من القرض المستندي هو أكثر ضمانا والتزاما من قبل النظام البنكي سواء بدولة المستورد أو المصدر، وذلك لقوة الضمانات التي يقدمها إلى المصدر في دفع مبلغ صفقة التصدير، عن طريق الالتزام التي يقدمها بنك المستورد وكذا الالتزامات التي يقدمها البنك المصدر.

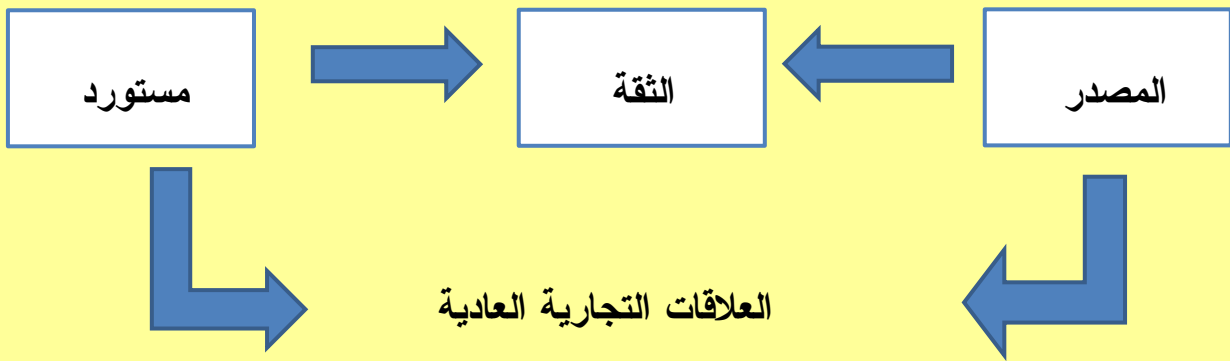


الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء و المؤكد.

الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء و المؤكد = التزام البنك المستورد بدفع مبلغ الصفقة +
التزام بنك المصدر بدفع مبلغ الصفقة

2-1-2 /التحصيل المستندي:

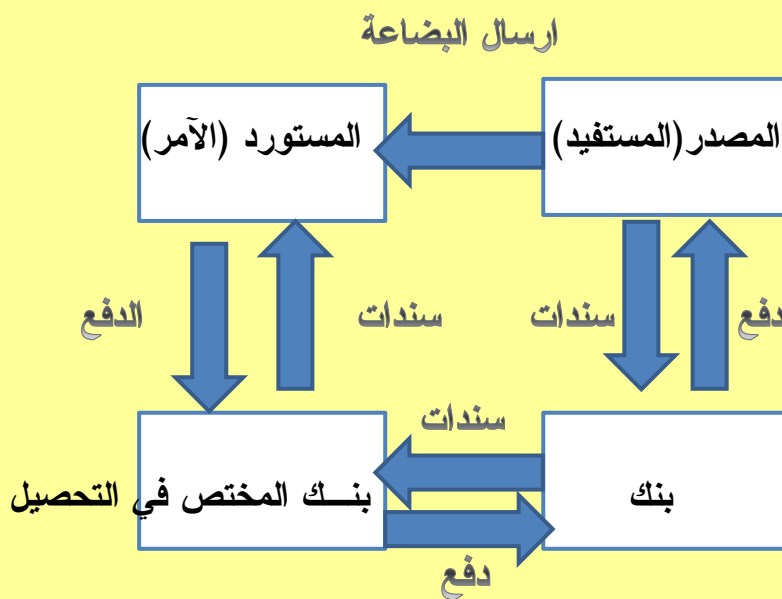
هي العملية التي من خلالها يقوم المصدر بعد أن يكون قد أرسل البضاعة بتقديم المستندات الموافقة لهذه البضاعة إلى بنك، مرفقة أو غير مرفقة بسفينة، من أجل تسليمها إلى المستورد مقابل الدفع، أو مقابل قبول السفينة. كما يمكن تعريف التحصيل المستندي على أنه: "التمويل البنكي لصفقة الاستيراد على أساس استلام وثائق العملية من قبل المستورد، مع ارفاقها بكمبيالة التي تحظى بقبول من قبل المستورد أو مقابل دفع المبلغ عند استلام الوثائق". و التحصيل المستندي يقوم وفق المعادلة التالية:



أ- المستندات مقابل الدفع:

في هذه الحالة يستطيع المستورد أن يستلم المستندات عن طرق البنك مقابل دفع مبلغ الفاتورة التي تحول إلى صاحبها.

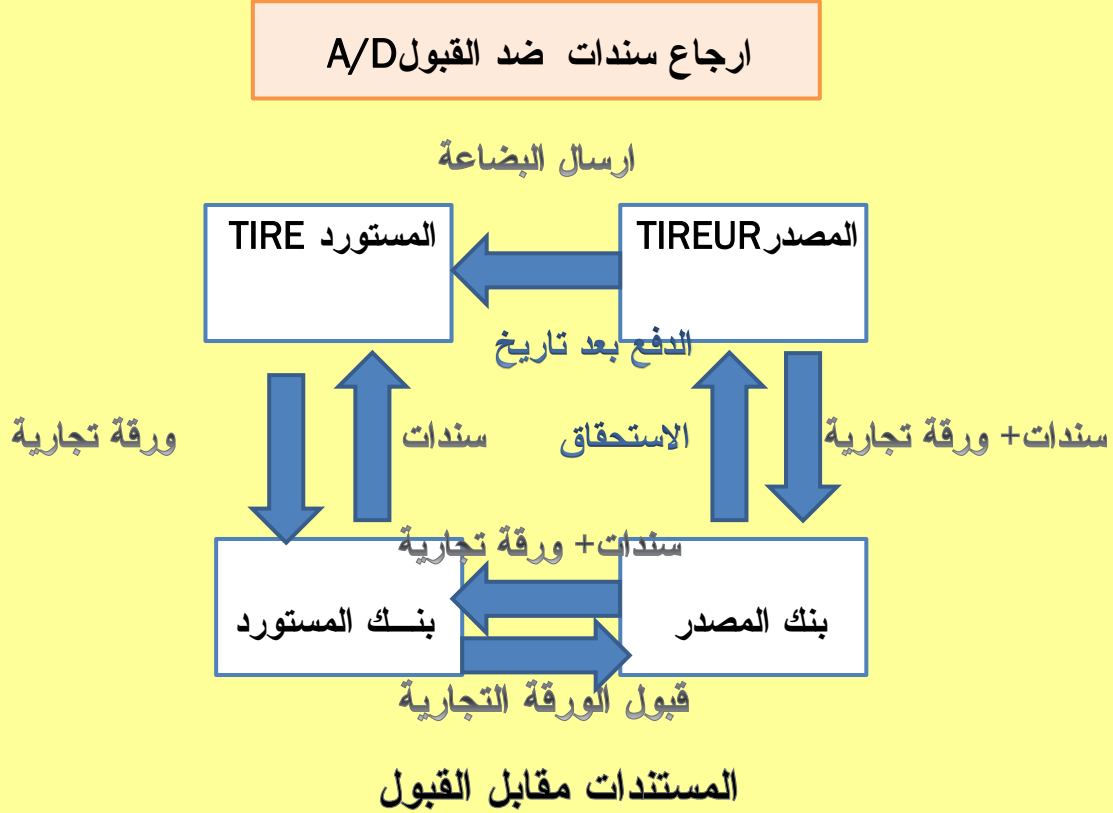
ارجاع سندات مقابل الدفع D/P



المستندات مقابل الدفع

ب- المستندات مقابل القبول:

هذه الصيغة من التحصيل المستندي تنشأ على أساس قبول المستورد للكمبيالة المرفقة بالمستندات والمسحوبة على حساب المستورد، بحيث تسمح له بالاستفادة من مهلة بتسديد مبلغ الفاتورة.



2-1-3/ قرض المشتري:

يمثل هذا النوع من القروض الموجهة لتمويل الواردات، من التجارة الخارجية، التقنية التي يقوم بموجبها بنك المصدر بإعطاء قرض للمستورد، و هذا عن طريق التوسط الذي يقوم به المصدر مع هذا الأخير. يمنح هذا القرض لفترة زمنية التي لا تزيد عن 18 شهر، وبهذه الطريقة يتمكن المصدر من الحصول على مبلغ صفقة تصديره وبدون تأخير.

إذا نستنتج أن قرض المشتري يربط بين أربعة أطراف، وهي المستورد و المصدر الذي يربط بينهما عقد تجاري يبين فيه طبيعة العملية، بما فيها نوعية السلعة، وكذا مبلغ الصفقة، مع شروط تنفيذها مع بنك المصدر وبنك المستورد اللذان يعتبران طرفين أساسيين في الصفقة، أما العلاقة الثانية التي تنشأ من خلال هذا النوع من القروض، هي علاقة بين المستورد وبنك المصدر المانح للقرض، وفي أغلبية الأحيان تسمى هذه العلاقة بالعقد المالي، الذي من خلاله تظهر شروط التمويل للعملية، والذي لا يقوم إلا بالإثبات الرسمي للعقد الأول

المبرم بين المصدر والمستورد. للإشارة فإن هذا النوع من القروض الموجه للاستيراد لا ينشأ إلا عندما يتعلق الأمر بالصفقات المالية الكبيرة، ومن جهة أخرى عندما يعجز المستورد على تغطية كاملة لمبلغ الصفقة، لكن نشير إلى أن مثل هذه القروض تتطلب ضمانات قوية لغرض ضمان تسديد القرض الموجه إلى المستورد، إن أغلبية البنوك التي تمنح هذه القروض، فإنها تعتمد على الضمانات التي يقدمها المصدر، مقابل القرض الذي يمنح إلى المستورد، وهذا الخير يقدم ضمانات أخرى، في نفس المستوى إلى المصدر الذي لعب دور الوسيط بينه وبين البنك الممول للصفقة.

2-2- تقنية البنك في تمويل الصادرات:

تستعمل هذه التقنية في البلدان التي تقوم بتصدير سلع وخدمات إلى دول أخرى التي تعاني من انعدام لتمويل داخلي لأسباب ترجع لعدم امتلاكها لاحتياط نقدي، بحيث يجد الأعوان الاقتصاديين في هذه الدول صعوبة في تغطية صفقاتهم التجارية بالعملة الأجنبية، في هذه الحالة يقوم بنك المصدر بتقديم تسهيلات مالية، إلى فئة المصدرين لإزاحة الاحتياج المالي الذي يعاني منه المستورد من جهة، وضمان الاستمرارية للنشاط الاقتصادي، الذي عن طريقه تنشأ عملية الاستيراد، فالبنك المصدر يقدم قروض إلى المصدرين والتي تظهر في صفقة إجراءات التمويل والبحث، إذا ما معنى هذه العملية؟ وما هي أنواع القروض التي تتركب عنها؟

إجراءات التمويل والبحث:

هذا النوع من التمويل البنكي للصادرات، يؤخذ نوع من الشمولية لعدة أنواع من القروض البنكية التي تختلف عن بعضها البعض في الاجراءات والتقنيات البنكية، والمتمثلة فيما يلي:

2-2-1/ تجنيد مستحقات الدفع الناشئة عن التصدير:

يتمثل هذا النوع في تعبئة الديون المترتبة عن البضاعة التي تم تصديرها إلى الخارج، بحيث لا ينشأ هذا النوع من القروض الموجهة للتصدير إلا في حالة اثبات الرسمي لخروج السلعة من حدود الدولة المصدرة. النسبة التي تجند من الديون المترتبة عن التصدير تصل إلى 80% بالمئة من إجمالي الديون وهذا في أغلبية الأحيان، وعن طريقه يساعد المؤسسة المصدرة للبضاعة على اكتساب السيولة النقدية من خلالها تستطيع أن تواصل نشاطها الاقتصادي.

2-2-2/ التسبيقات بالعملة الصعبة:

هذا النوع من التمويل الموجه للصادرات، ينشأ على أساس تقديم تسبيقات بالعملة الأجنبية للمصدر في حدود نسبة معينة يتفق عليها الطرفين (بنك ومصدر)، ويشترط فيه التخلي على مبلغ التسبيق بالعملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، للإشارة أنه في حالة تسديد القرض وفق تاريخ الاستحقاق، فقد يتم بواسطة العملة التي تم الحصول عليها أثناء القرض.

2-2-3/ تجديد مبلغ الفاتورة:

يشبه هذا النوع من القروض الموجهة للصادرات، تقنية تجديد مستحقات الدفع في التجارة الداخلية، وينشأ على أساس قيام المصدر بتقديم الفاتورة الرسمية التي تم على أساسها عقد صفقة البيع، لكن لم يتحصل على مبلغها، إلى بنك المصدر الذي يقوم بدوره، بشراء هذا الدين في حدود نسبة معينة يتفق عليها الطرفين، بحيث ينشأ هذا القرض على أساس أن الزبون يمتلك صفقة التاجر، وليس هو المنتج للبضاعة، المؤسسة التي تقوم بشراء هذا الدين تظهر في صفة مؤسسة مالية مختصة في شراء ديون التصدير، مقابل تنازل المصدر على نسبة معينة من مبلغ الفاتورة من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير، وقد تكون محددة رسمياً في قانون التعامل التجاري للمؤسسة التي تمول الصفقة، وبهذه الطريقة تحل المؤسسة المالية مكان المصدر في ديونه مقابل خصم من نسبة من المبلغ المالي، والذي يمكن المصدر من ضمان استمرارية نشاطه التجاري، لكن في أغلبية الأحيان تأخذ المؤسسة ضمان احتياطي من الزبون لإبعاد خطر عدم التسديد في تاريخ الاستحقاق.

2-2-4/ قرض المورد:

قرض المورد هو تقنية تنشأ لتمويل نشاط المورد، الذي يقدم تسهيلات لزيائنه، لكن بعد مدة زمنية يقع المورد في احتياج مالي بسبب طريقة البيع لآجال لاحقة (حتى تاريخ الاستحقاق). لكن في مثل هذه القروض يشترط فيها دراسة جيدة لملف التصدير، الذي يثبت بأن هناك ديون مترتبة على عاتق المستورد الأجنبي، وكذلك القدرة المالية للمستورد على تسديد الديون في التاريخ المتفق عليه، مع مراعاة الضمانات المقدمة من طرف الزبون، للإشارة أن قرض المورد يدخل ضمن القروض البنكية القابلة للخصم من قبل مؤسسات مالية مختصة.

2-2-5/ التمويل الجزافي:

يعتبر التمويل الجزافي، القرض الذي يخاطر فيه البنك مع مؤسسة التصدير بتمويل جزافي المتمثل في شراء الديون المترتبة عن عملية التصدير، أو القيام بخصم الأوراق التجارية المستعملة في الملف كوسيلة دفع آجلة لمبلغ الصفقة. إذا هذا التمويل حسب طبيعته لا يقابله أي ضمان يقدمه المصدر للبنك، وفي الحالة أن البنك المصدر لا يعطي أولوية للقدرة المالية للمستورد بل يقوم على أساس تحقيق عاملين أساسيين هما:

- ضمان استمرارية لنشاط المؤسسة المصدرة.

- تحقيق فوائد عن طريق شراء وسائل الدفع القابلة للتحصيل، مع خصمها لأصحابها لغرض تحقيق ربح في المستقبل.

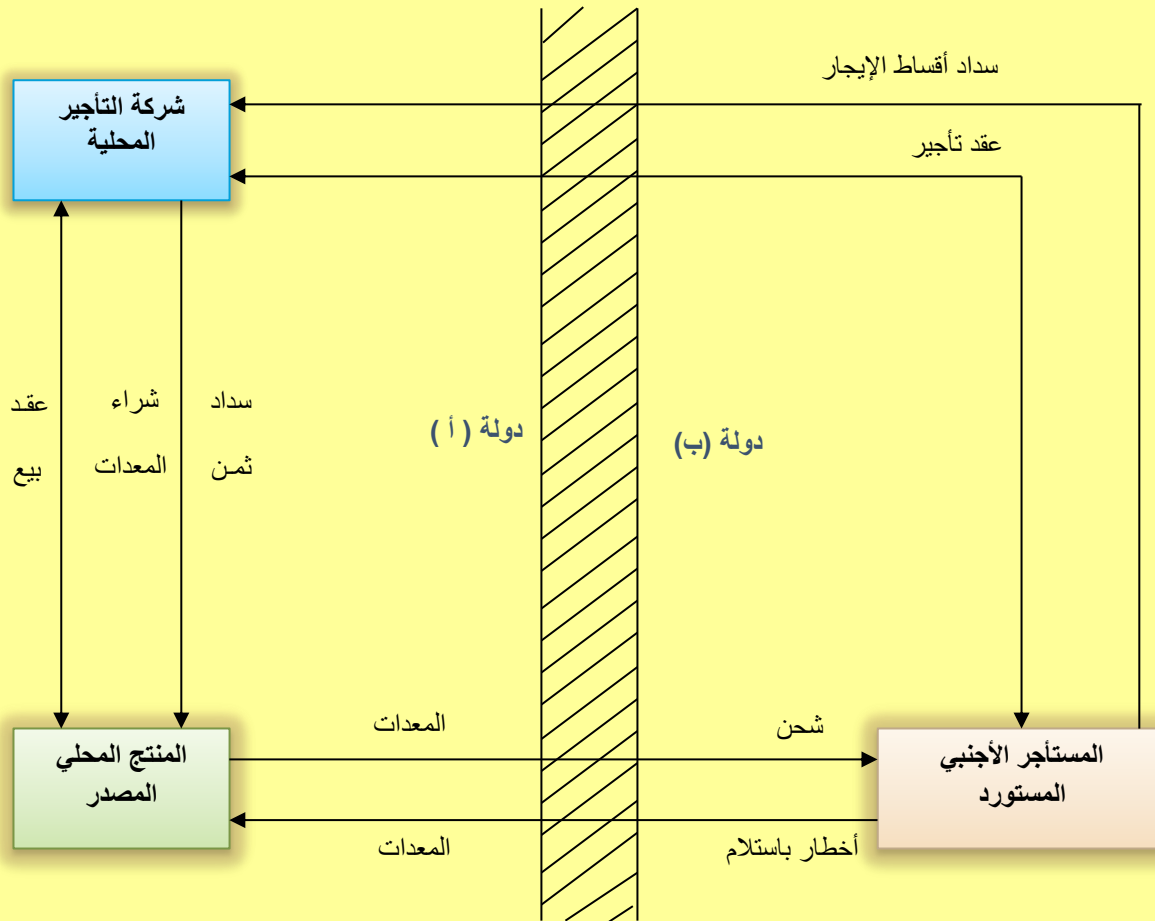
2-2-5/ القرض الإيجاري الدولي:

ويتمثل مضمون هذه العملية في بيع مصدر في دولة ما بعض المعدات التي ينتجها لشركة تأجير في نفس الدولة ، وقامت هذه الأخيرة بتأجير هذه المعدات إلى مستأجر أجنبي في دولة أخرى ، غير أنها تظل مملوكة لشركة التأجير طوال مدة عقد الإيجار ، وفي معظم الأحوال يقوم المستأجر بشراء المعدات المؤجرة بسعر منخفض في نهاية فترة التأجير ، وبهذا تعتبر عملية التأجير هذه كأنها تصدير معدات استغرقت سداد قيمتها مدة عقد الإيجار ، ويحدث التأجير التمويلي عبر الحدود في حالة السلع الرأسمالية ، كما هو الحال بالنسبة للطائرات والبواخر التي تستأجرها بعض الدول من دول أخرى. كما تستخدم هذه الاعتمادات في تمويل العمليات العالمية الكبيرة مثل تمويل أنابيب النفط والغاز وبناء السفن.

والشكل الموالي يوضح سير عملية قرض الإيجار الدولي:

الشكل (03):

عملية قرض الإيجار الدولي.



قائمة المراجع:

الكتب والمقالات:

- د. عبد القادر بجيج، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
- د. طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي - دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- د. بلعزوز بن علي، د. محمد الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- د. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2004.
- د. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الادارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2004.
- د. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للطباعة و النشر، عمان، 2004.
- د. يحيوش حسين، محاضرات في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- د. شام عبد الوهاب، الوجيز في الوقائع الاقتصادية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
- د. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- د. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
- د. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
- د. مصطفى الشعراوي، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، دون سنة نشر، 1998.
- د. عبد الرحمن أحمد يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- د. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، 1994.
- د. خالد المرزوك، نظريات التجارة الخارجية، على الموقع الالكتروني التالي:

<http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc>

- د. مجدي علي محمد غيث، نظرية هكشر-أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية. المجلد 41، ملحق 02، 2014.

التقارير:

- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002.